العدد (82) ،أكتوبر، 2019 ، السنة السادسة والعشرون

AL-MOHASIBOON

المحاسبون

دورية - علمية - متخصصة تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

فيصل فهد الشايع
رئيساً لديوان المحاسبة

"المحاسبين" وقعت عقد المرحلة الثانية لاستكمال مبناها الجديد

• ملف كامل يتناول أهم الرؤى حول تعديلات قانون التقاعد المبكر

• "نفط الكويت": استراتيجية شاملة لتطوير إنتاج النفط والغاز

الكويتية
KUWAIT
AIRWAYS

من عمُر..

نربط الكويت بالعالم

65 عامًا من الريادة

kuwaitairways.com

kuwaitairways

افتتاحية العدد

فيصل عبدالمحسن الطبيخ
رئيس مجلس الإدارة
رئيس هيئة التحرير

مبنى "المحاسبين" الجديد ..

تسابق جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية الزمن ، وعبر جهود دؤوبة ومتواصلة يبذلها، ولا يزال، مجلس إدارتها لإنجاز مبناها الجديد خلال الـ ٥ أشهر المقبلة وافتتاحه أمام أعضاء الجمعية – العاملين والمنتسبين – ليتحول الحلم إلى حقيقة ملموسة.

وقد سعت الجمعية – ومنذ سنوات – لتنفيذ هذا المبنى من أجل تنفيذ استراتيجيتها الرامية لخدمة أعضاءها العاملين والمنتسبين والمساهمة بفعالية في تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة والذي من شأنه أن ينعكس إيجاباً على بيئة الأعمال الكويتية التي شهدت في السنوات الأخيرة العديد من المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية.

ويطرح العدد الجديد من مجلة "المحاسبون" ملفاً كاملاً يتناول أهم الرؤى والتحليلات حول تعديلات قانون التقاعد المبكر ورصد ما تناوله المسؤلين ونواب مجلس الأمة والمتخصصين لوضع صورة شاملة – قدر الإمكان– أمام المهتمين ومتخذي القرار حيال القانون.

ويأتي الإهتمام بتلك القضية في ظل ما يشهده قانون التقاعد المبكر وتعديلاته من تجاذبات سياسية وإقتصادية كون النظام التأميني يضم تحت مظلته متقاعدين بلغ عددهم نحو ١٣٥ ألف مواطن من الجهات الحكومية، يضاف إليهم نحو ١٠٠ ألف مواطن عامل في القطاع الخاص، وفي وقت يبلغ عدد المرشحين المقدر دخوله إلى سوق العمل بحوالي ٤٢٠ ألف بحلول عام ٢٠٣٥، هم يمثلون مستقبل متطلبات وإستقرار النظام التأميني.

كما ان توقيت طرح تعديلات القانون يأتي في ظل مالية عامة منهكة تعاني عجزا ماليا متزايدا، ومنذ سنوات بسبب تراجع أسعار النفط، مع إرتفاع مستويات العجز الإكتواري إلى ١٩ مليار دينار وفق أحدث البيانات، ودخل استثمارات صناديق التأمينات والذي بلغ ٥,٦٨٪ للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧، وهبط إلى ٣,٩٧٪ للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ وهو الأمر الذي يجعل من تعديلات القانون هدرا كبيرا للمال العام واستنزافا للميزانية لحساب الجيل الحالي على حساب الأجيال القادمة.

وفي الختام، أود أن أنتهز تلك الفرصة لأتقدم باسمي، وباسم أعضاء مجلس الإدارة وأعضاءها العاملين والمنتسبين لتقديم التهاني والتبريكات لمقام حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح – حفظه الله ورعاه – على عودته سالماً معافى إلى أرض الوطن من رحلته العلاجية في الولايات المتحدة والتي تكللت بالنجاح، داعين المولى عز وجل أن يمن على سموه دوام الصحة والعافية.

AL-MOHASIBOON
المحاسبون
العدد (82). أكتوبر .2019 . السنة السادسة والعشرون

هيئة التحرير

رئيس هيئة التحرير
The Editor - in - Cheif

فيصل عبدالمحسن الطبيخ
Faisal Abdulmohsen Al-Tobaiekh

مدير التحرير
Editing Manager

محمد حمود الهاجري
Mohamed Homoud Al-Hajri

هيئة التحرير
The Board of Editors

راشد عوض الهطلاني
Rashid Awad Al Hatlani

صباح مبارك الجلاوي
Sabah Mubarak Al-Jalawi

عبدالله سليمان الكندري
Abdullah Sulaiman Al-Kandari

ضاري علي الهاجري
Dhari Ali Al-Hajri

علي بدر الوزان
Ali Bader Al-Wazan

عبدالله مروان العيسى
Abdullah Marawan Al-Aisa

عبد الوهاب مشاري الفارس
Abdullwahab Mishari Al-Faris

فهد مطلق العازمي
Fahed Motlaq Al-Azmi

المحتويات

حصاد الجمعية	المحاسبين تسعى لإنجاز مبناها الجديد خلال 5 أشهر	8
دراسة	دور الحوسبة السحابية في رفع مستوى كفاءة مسك الدفاتر المحاسبية وعملية اتخاذ القرارات	12
نظم وتشريعات	قانون رقم 10 لسنة 2019 بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الإجتماعية	19
ندوة	تعديلات "التقاعد المبكر" إرهاق للميزانية وهدر للمال العام	24
في دائرة الضوء	شركة نفط الكويت	50
أنشطة الجمعية	دور تاريخي لصاحب السمو في إحلال السلام والتنمية	54
برامج تدريبية	البرنامج التأهيلي " مدير إدارة مخاطر معتمد "	60
الأعضاء الجدد	37 عضواً عاملاً جديداً في ٣ أشهر	62

AL-MOHASIBOON

kw_aaa | info@kwaaa.org | +965 24849799 +965 24841662 | +965 51700060
kw_aaa | www.kwaaa.org | +965 24836012

العدد (82). أكتوبر .2019 السنة السادسة والعشرون
دورية - علمية - متخصصة
تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية - دولة الكويت

January & April 2019 - Two issues No.(79 & 80)
A Specialized Scientific Periodical
Published By Kuwait Association of Accountants & Auditors

المراسلات : > Correspondence:

ترسل باسم رئيس هيئة تحرير مجلة «المحاسبون»
ص. ب: 22472 الصفاة الرمز البريدي 13085
دولة الكويت
برقياً: المراجعة دولة الكويت
فاكس: 00965 24836012
هاتف: 00965 24849799 - 24841662

Should be addressed to: The Editor - in-Cheif Al-Mohasiboon, P.O. Box 22472 Safat - 13085 - State of kuwait, Cable: Al-Murajaa - State of kuwait
Fax: 00965 24836012
Tel.: 00965 24841662 - 24849799

الإعلانات : > Advertisments:

يتفق بشأنها مع إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
ص . ب: 22472 الصفاة الرمز البريدي 13085
دولة الكويت
برقياً : المراجعة - الكويت
فاكس : 00965 24836012
هاتف: 00965 24849799 - 24841662

Agreements in this regared should be made with the management of kuwaiti Association of Accountants and Auditors
P.O. Box 22472 , safat-13085 State of kuwait,
Fax:00965 24836012
Tel.: 00965 24841662 - 24849799

الإشتراكات : > Subscribtions:

دولة الكويت ودول مجلس التعاون:
- 2.5 دينار كويتي لأعضاء الجمعية.
- 5 دنانير كويتية للأفراد.
- 8 دنانير كويتية للمؤسسات.

الدول العربية:
- 10 دنانير كويتية أو ما يعادلها بالعملة المحلية للأفراد.
- 16 دينار كويتي أو ما يعادلها بالعملة المحلية للمؤسسات.

الدول الاجنبية:
- 80 دولار أمريكي للمؤسسات.
- قيمة الإشتراك تشمل أجور البريد وترسل الطلبات باسم رئيس هيئة تحرير مجلة المحاسبون.

Kuwait & GCC Countries:
- 2.5 K.D for KAAA Members.
- 5 K.D for Individuals.
- 8 K.D for Companies.

Arab Countries:
- 10 K.D or the Equivalent in Local Currency for Individuals.

Non Arab
- 80 $ for Companies.

The Subscription fees Include Maile Charges, & Requests Should be Addressed to the Edotor - in- Cheif of Al Muhasiboon Magazine.

سعر النسخة : > Price of one copy:

- أعضاء الجمعية: 500 فلس
- الكويت ودول مجلس التعاون: دينار كويتي واحد أوما يعادله بالعملة المحلية مضافا إليه أجور البريد.
- بقية دول العالم 5 دولارات أمريكية مضافاً إليها أجور البريد.

- 500 Filse for KAAA Members
- Kuwait And GCC countries one K.D or the equivalent in local currency plus airmail charges.
- Other countries:$ 5 plus airmail charges.

المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر والمقالات، والآراء المنشورة في المجلة تعبر عن رأي أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الجمعية

مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

فيصل عبد المحسن الطبيخ
Faisal Abdulmohsen Al-Tobaiekh
رئيس مجلس الإدارة Chairman of the Board

راشد عوض الهطلاني
Rashid Awad Al-Rashidi
نائب رئيس مجلس الإدارة Vice Chairman of the Board

صباح مبارك الجلاوي
Sabah Mubarak Al-Jalawi
أمين السر General Secretary

عبدالله سليمان الكندري
Abdullah Sulaiman Al-Kandari
أمين الصندوق Treasurer

ضاري علي الهاجري
Dhari Ali Al-Hajri
عضو مجلس الإدارة Board Member

علي بدر الوزان
Ali Bader Al-Wazan
عضو مجلس الإدارة Board Member

عبدالله مروان العيسى
Abdullah Marawan Al-Aisa
عضو مجلس الإدارة Board Member

عبد الوهاب مشاري الفارس
Abdullwahab Mishari Al-Faris
عضو مجلس الإدارة Board Member

فهد مطلق العازمي
Fahed Motlaq Al-Azmi
عضو مجلس الإدارة Board Member

شركة الحميضي لأعمال الطباعة
AL HUMAIZI PRINTING PRESS Co.
Opt. : (+965) 1823750
Fax : (+965) 24928086
E-mail : sales@alhumaizi.com

الذكرى الخامسة لتتويج قائد للعمل الإنساني والسلام

الطبيخ: دور تاريخي لصاحب السمو في إحلال السلام والتنمية

في التاسع من سبتمبر كل عام تحل ذكرى تتويج صاحب السمو أمير البلاد في ذكرى لقب قائد العمل الانساني وتسمية الكويت مركزاً إنسانياً عالمياً وهو الأمر الذي جاء تكريماً لقائد العمل الإنساني من قبل منظمة الأمم المتحدة.

وبهذه المناسبة ، قدم رئيس وأعضاء مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية التهاني والتبريكات لحضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح - حفظه الله ورعاه - بمناسبة تلك الذكرى العطرة التي تعكس الدور الكبير لسموه في المحافل الدولية والإقليمية.

وأضاف أن هذا التكريم ليس للكويت فحسب بل هو تكريم لكافة الشعوب العربية والإسلامية التي أسعدها هذا التتويج لحضرة صاحب السمو كقائد للعمل الإنساني وكذلك تسمية الكويت مركزاً لقائد العمل الإنساني.

وأوضح أن جهود صاحب السمو أمير البلاد من أجل إحلال السلام ونجدة المحتاجين في ربوع العالم ، كما قدمت الكويت الكثير من المساعدات لكل دول العالم شرقه وغربه ، مضيفاً أن بلد الخير والعطاء لا تزال تقدم العون والمساعدات لكافة دول العالم.

وقال إن هذا الدور المتميز جعل من الكويت أحد أهم الدول في مجال العمل الإنساني على المستويين الإقليمي والعالمي وجعل دورها محورياً في إحلال السلام والتنمية الشاملة.

وتمنى الطبيخ وأعضاء مجلس الإدارة موفور الصحة والسعادة لصاحب السمو ، سائلين المولى القدير أن يحفظ الكويت وأهلها من كل مكروه وسوء.

رئيس وأعضاء مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية يهنئون حضرة صاحب السمو أمير البلاد بسلامة الوصول، متمنين له دوام الصحة والعافية

تم تصميمه بشكل عصري ليقدم خدماته لأعضائها الذين تجاوز عددهم الـ4000 عضواً

"المحاسبين" تسعى لإنجاز مبناها الجديد خلال 5 أشهر

يسعى مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية وبشكل دؤوب للانتهاء من مبنى الجمعية الجديد خلال ٥ أشهر، حيث تم توقيع المرحلة الثانية مع المقاول للانتهاء من المبنى وفق الجدول الزمني المعد لها وذلك لتأدية دور الجمعية المتزايد في خدمة أعضاءها والعاملين بها من أجل دعم الاستمرار والنهوض بالتنمية.

وفي هذا السياق ، أكد رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية فيصل عبد المحسن الطبيخ الدور الكبير والدؤوب الذي بذله ، ولا يزال، مجلس الإدارة في إنجاز المبنى الجديد ، مبيناً أنه تم حشد كافة الإمكانيات لانجاز المبنى في موعده المحدد وذلك لتعزيز مسيرة جمعية المحاسبين وتأدية رسالتها البناءة لخدمة أعضاءها في جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في مختلف القطاعات.

وبدوره ، أوضح نائب رئيس مجلس إدارة الجمعية راشد عوض الهطلاني أن جمعية المحاسبين والمراجعين اتجهت وبشكل متواصل لتعزيز قدرتها في مجال تقديم خدماتها في مهنة المحاسبة والمراجعة وخدمة أعضاءها بشكل يليق بالمحاسبين ومراقبي الحسابات والعاملين بها من أجل دعم الاستمرار والنهوض بالتنمية.

وأوضح أن الدعم الكبير والمتواصل من قبل القيادة السياسية ممثلة في حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح وسمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الصباح وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك ساهم وبشكل كبير في تنفيذ المبنى الجديد للجمعية والذي جاء على خلفية الإيمان الكبير بدور جمعية المحاسبين والمراجعين في خدمة المجتمع والإسهام بشكل كبير وواضح في تعزيز بيئة الأعمال.

وأشار إلى أن المبنى الجديد للجمعية سيعزز وبشكل كبير من استراتيجيتها الساعية إلى دعم البيئة الاستثمارية والاقتصادية في دولة الكويت من خلال التواصل مع الجهات الرسمية المهنية وتقديم العديد من البرامج والأنشطة لخدمة المهنة في المجتمع في آن واحد.

وفيما يتعلق بالمبنى الجديد للجمعية ، بين أن المبنى تم تصميمه بشكل عصري وحديث ليقدم خدماته بشكل خاص لأعضاءها الذين تجاوزوا الـ ٤٠٠٠ عضو وللمجتمع بشكل عام وللمهنة التي تعتبر من أعرق المهن على مستوى العالم ،

◄◄◄ الطبيخ: جهود كبيرة ومتواصلة لإنجاز المبنى الجديد في الموعد المحدد

◄◄◄ الهطلاني: دور كبير للقيادة السياسية في دعم وتعزيز دور الجمعية في المجتمع

مضيفاً أن الجمعية ومنذ تأسيسها في عام ١٩٧٣ وهي تقوم باحتضان جميع الجهود لتقديم أحدث الدراسات والمعلومات لتجاري بذلك تطور الفكر المحاسبي محلياً وإقليمياً ودولياً.

وأشار إلى أن المبنى الجديد الواقع في منطقة السالمية على مدخل رئيسي ومدخل جانبي للضيوف بالإضافة لمدخل ثالث خاص بالجهاز الإداري والتنفيذي. ويتكون الطابق الأرضي من ٥ أقسام : ٣ للجهاز الإداري والتنفيذي والاستقبال وقسم الحديقة الداخلية وآخر عبارة عن ديوانية للمحاسبين بمساحة ١٤٥ متر مربع مرفق معه قاعة للبوفية ومطبخ تحضيري مع مصليات للنساء والرجال وذلك لاستقبال المحاسبين والمراجعين والضيوف من خارج الجمعية حرصاً منها على التواصل والترابط مع المجتمع.

واستدرك بالقول : تم تخصيص ٥ قاعات مهنية بأحدث الإمكانات التقنية الحديثة لتقديم البرامج التدريبية والتأهيلية وورش العمل التي تخص مهنتي المحاسبة والمراجعة.

وأشار إلى أنه تم تصميم مسرح مجهز لاستضافة فعاليات

◄◄◄ المبنى الجديد يلبي إحتياجات ومتطلبات أعضاء الجمعية وفق أحدث التجهيزات

◄◄◄ 5 قاعات مهنية ومسرح كبير على مساحة 120 متر مربع وديوانية

الجمعية الرسمية كاجتماعات الجمعية العمومية ومؤتمراتها وندواتها الدورية بمساحة ١٢٠ متر مربع ومركز معلومات مجهز بأحدث الوسائل التقنية الحديثة المحتوية على أهم المصادر والمراجع والدوريات اللازمة لخدمة الأعضاء الباحثين والمعاهد الأكاديمية ، بالإضافة لمركز مجهز لتصوير الأوراق والمستندات اللازمة للطلبة والباحثين.

وقال أنه تم عمل كافة الإجراءات والتراخيص اللازمة مع الجهات الحكومية ذات العلاقة للبدء ذات العلاقة للبدء في بناء وإنجاز المبنى الجديد ليكون صرح مهني معاصر لخدمة المهنة والممتهنين لأحد أعرق وأهم المهن في الكويت.

دور الحوسبة السحابية في رفع مستوى كفاءة مسك الدفاتر المحاسبية وعملية اتخاذ القرارات: نظرة مبدئية عامة

الدكتور محمود فخرا
أستاذ مشارك
قسم المحاسبة - كلية الدراسات التجارية
الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب

تمثل الحوسبة السحابية (Cloud Computing) الوسط أو البيئة التشغيلية والتخزينية للأنظمة الإلكترونية التي تستخدمها الشركات المتصلة بها، حيث تقوم هذه الشركات بتشغيل كافة البرامج التي تحتاجها لأداء وتنفيذ أنشطتها الفنية والإدارية والمالية والإتصالاتية مثل البريد الإلكتروني وغيرها، دون الحاجة إلى شراء واقتناء هذه البرامج (Software) بشكل منفصل أو الإتفاق مع مصنعيها على استخدامها مقابل اشتراك لفترات دورية، كذلك دون الحاجة إلى تحديث أجهزة الحاسب الآلي (Hardware) التي يستخدمها العاملين في الشركة أو زيادة سرعة التشغيل فيها أو إضافة سعة تخزينية عليها. فالشركة المتصلة والمستخدمة لتكنولوجيا الحوسبة السحابية تحتاج إلى أجهزة حاسب آلي بالعدد المطلوب للعاملين فيها وكذلك الإتصال بالشبكة العنكبوتية (Internet)، والإشتراك مع الشركات (Cloud Computing Service Provider) المقدمة لخدمة الحوسبة السحابية وفق نظام استخدام معين ولفترة معينة قابلة للتجديد عادة. وعليه فإن كافة العاملين في الشركة المتصلة بنظام الحوسبة السحابية ينفذون مهامهم الوظيفية كالمعتاد وفق الأنظمة الإلكترونية التقليدية ولكن بكفاءة وفاعلية فائقة. من ناحية أخرى يستطيع أفراد الإدارة العليا في الشركة الإطلاع على مجريات العمل في الشركة لأغراض المتابعة والرقابة والتخطيط واتخاذ القرارات دون الحاجة لأن يكونوا متواجدين في مواقعهم ومكاتبهم في مقر الشركة. ومن ضمن البيانات التي عادة ما يحتاج العاملين في الشركة الاطلاع عليها واستخدامها هي البيانات المالية التي هي أيضا تكون على نظام الحوسبة السحابية، ويكون عادة لها أهمية بالغة في عالم الأعمال بالمقارنة بالبيانات الأخرى. يعتبر النظام المحاسبي أحد المصادر الأساسية للبيانات المالية لمستخدميها بغض النظر عن نوعية وطبيعة اهتماماتهم، سواءاً كانت استثمارية او تشغيلية او رقابية او غيرها. فالتتابع المنظم لتحليل وتسجيل وتبويب العمليات المالية في الدفاتر والسجلات المحاسبية يعطي مستخدمي البيانات المالية الفرصة للوقوف على مستوى أداء الوحدة الاقتصادية أي المنشأة او الشركة، وبالتالي التقرير عما إذا كان التعامل مع تلك المنشأة أو غيرها يحقق الهدف المنشود بالنسبة لهم. والجدير بالذكر أن التسلسل المنطقي الكامن في الدورة المحاسبية من ناحية والمعالجة المحاسبية للعمليات

المالية من ناحية أخرى يعتمد في حد ذاته من حيث الجوهر على مجموعة من القواعد والمبادئ والمعايير التي تصدر عن المنظمات المهنية والجهات التشريعية في دول العالم، مما يعطيها المرجعية.

لعل أهم منظمة مهنية تعنى بتنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة حول العالم وبإصدار المعايير الدولية للمحاسبة والمراجعة هي الإتحاد الدولي للمحاسبين (International Federation of Accountants (IFAC)) التي أنشأت في ٧ أكتوبر ١٩٧٧ ويشترك في عضويته حالياً عدد ١٧٥ عضو ومنظمة مهنية في ١٣٠ دولة، حيث يقوم الاتحاد بإصدار معايير المحاسبة للقطاعين الخاص والعام، بالإضافة إلى معايير للمراجعة. كما تتولى اللجان المختلفة التابعة للاتحاد مهام فنية تغطي جوانب هامة تتعلق بمهنة المحاسبة والمراجعة. كما للإتحاد الدولي للمحاسبين موقف داعم باتجاه التطور التكنولوجي في مجال المعلومات والاتصالات مثل الحوسبة السحابية حسب ما سيأتي استعراضة فيما يلي.

ومن أجل مواكبة التطورات في مجال الاتصالات والمعلومات يسعى الاتحاد الدولي للمحاسبين إلى حث الممارسين لمهنة المحاسبة والمراجعة على التوجه نحو تطبيق نظام الحوسبة السحابية، نظراً لإقبال الكثير من الشركات على تطبيق هذا النظام في إدارة وتشغيل أنظمتها المالية والإدارية والفنية، لكي يصبح الممارسين للمهنة من خلال مكاتبهم المهنية على نفس مستوى التقنيات السائدة في عالم الأعمال، وبالتالي تتمكن من تقديم الخدمات المهنية المناسبة وبالمستوى المناسب لعملائهم. لذلك فإن انتقال الشركات من العمل في ظل بيئة موقع العمل (On remises environment) إلى بيئة الحوسبة السحابية (Cloud Computing base environment) يستدعي من مكاتب الممارسين لمهنة المحاسبة والمراجعة الإسراع في تبني وتطبيق نفس هذه التقنية لمواكبة التطور التكنولوجي السائد. ولو استرجعنا بالذاكرة قليلاً لعدة عقود نجد أن تطبيق الأنظمة المحاسبية الإلكترونية (Accounting Software or Electronic Data Processing Systems) بعد ترك الأنظمة اليدوية التقليدية لمسك الدفاتر والسجلات المحاسبية إستدعى من مكاتب الممارسين لمهنة المحاسبة والمراجعة أو مكاتب التدقيق تطبيق أنظمة المراجعة الإلكترونية المواكبة والمناسبة لأنظمة عملائهم، وهذا تطور طبيعي يحدث في جميع المجالات المهنية، وليس فقط في مهنة المحاسبة والمراجعة.

وعليه يمكن القول أن التقنية السائدة حالياً هي تقنية الحوسبة السحابية التي بدأ مستخدمي أجهزة التواصل مثل أجهزة الهواتف الذكية والآيباد واللابتوب (Smart phones, IPad, Laptop, etc.) وغيرها في إقتنائها، بحيث أصبحت جزء أساس من حياتهم اليومية، واعتمادهم عليها في تسيير أمورهم الحياتية على مدار الساعة، وليس فقط خلال العمل.

ولكي نتعرف على تقنية الحوسبة السحابية نورد في الآتي طبيعتها وعلاقتها بتشغيل النظام المحاسبي ومسك الدفاتر المحاسبية وكيفية التعامل مع البيانات المالية.

وعليه فبعد المقدمة السابقة سيتم استعراض الأجزاء التالية:

أولاً- نظام الحوسبة السحابية وكيفية تطبيقه.

ثانياً- مراحل التطور التاريخي للأنظمة المحاسبية التقليدية والإلكترونية.

ثالثاً- الحوسبة السحابية وعملية اتخاذ القرارات.

أولاً- نظام الحوسبة السحابية وكيفية تطبيقه.

قبل البدء باستعراض طبيعة نظام الحوسبة السحابية لابد أن نكرر التأكيد على أن استخدام الحوسبة السحابية لا يقتصر على تشغيل وتخزين البيانات المالية التي ينتجها النظام المحاسبي، وإنما يتضمن تشغيل عدد كبير جداً من البرمجيات أو البرامج وبالتالي تخزين البيانات المتعلقة بها بغض النظر عن طبيعة تلك البيانات، وهذا يتبين من التعريف التالي.

تعريف الحوسبة السحابية:

عبارة عن نموذج دخول واستغلال نظام إلكتروني مجهز ومتكامل بكافة احتياجاته الحاسوبية من شبكات وأجهزة وبرامج واستخدامات منتشرة في كل مكان ومتاحة وتحت الطلب بأقصى درجات الجهوزية للاستعمال وبأقل درجة من الادارة والتفاعل والاحتكاك بممثلي مقدم الخدمة. (Sadighi، ٢٠١٤).

ولكي نتعرف على طبيعة الحوسبة السحابية حسب ما تضمنه التعريف السابق، والذي يشير إلى أن الشركة المالكة (الشركة المضيفة(تقدم كل ما يحتاجه العميل (الشركة المستأجرة) حسب مستويات الخدمة التي يشترك بها العميل. وهناك ثلاثة مستويات من خدمة الحوسبة السحابية (جدول ١) (الحداد، ٢٠١٩):

خدمة البرامج أو البرمجيات (Software as a Service SaaS)، حيث يسمح للعميل استخدام البرامج أو التطبيقات مباشرة من السحابة دون الحاجة إلى شراؤها وإنزالها على أجهزة العاملين لديه وتكون مسؤولية العميل ضبط الإعدادات وتخصيص الخدمة وفق متطلباته، ومن أشهر البرامج البريد

الإلكتروني.

خدمة المنصة (Platform as a Service PaaS)، حيث تكون مسؤولية العميل فقط تطوير وتنصيب وإدارة التطبيقات والبيانات الخاصة به، في حين تكون مسؤولية شركة السحابة المضيفة متابعة أنظمة التشغيل والشبكات والنسخ الاحتياطي والحماية.

خدمة البنية التحتية (Infrastructure as a Service IaaS)، حيث يستأجر العميل الأجهزة والخدمات والمعدات الفيزيائية والافتراضية، بينما تقوم شركة السحابة بإدارة الشبكة والسيرفرات أو الخوادم التي يتم تخزين البيانات عليها.

من ناحية أخرى هناك ثلاثة أنواع من الحوسبة السحابية:

الحوسبة السحابية العامة (Public Cloud)، حيث يشترك عدة عملاء أو شركات في استغلال أجزاء محددة لكل عميل من مساحات التخزين على الخوادم أو السيرفرات في السحابة.

الحوسبة السحابية الخاصة (Private Cloud)، حيث يستأجر العميل في هذه الحالة بنية تحتية كاملة لبياناته يسيطر فيها على أمن معلوماته.

الحوسبة السحابية المدمجة (Hybrid Cloud)، حيث يستطيع العميل في هذه الحالة استخدام التطبيقات من على السحابة العامة والخاصة لتشغيل أنظمته.

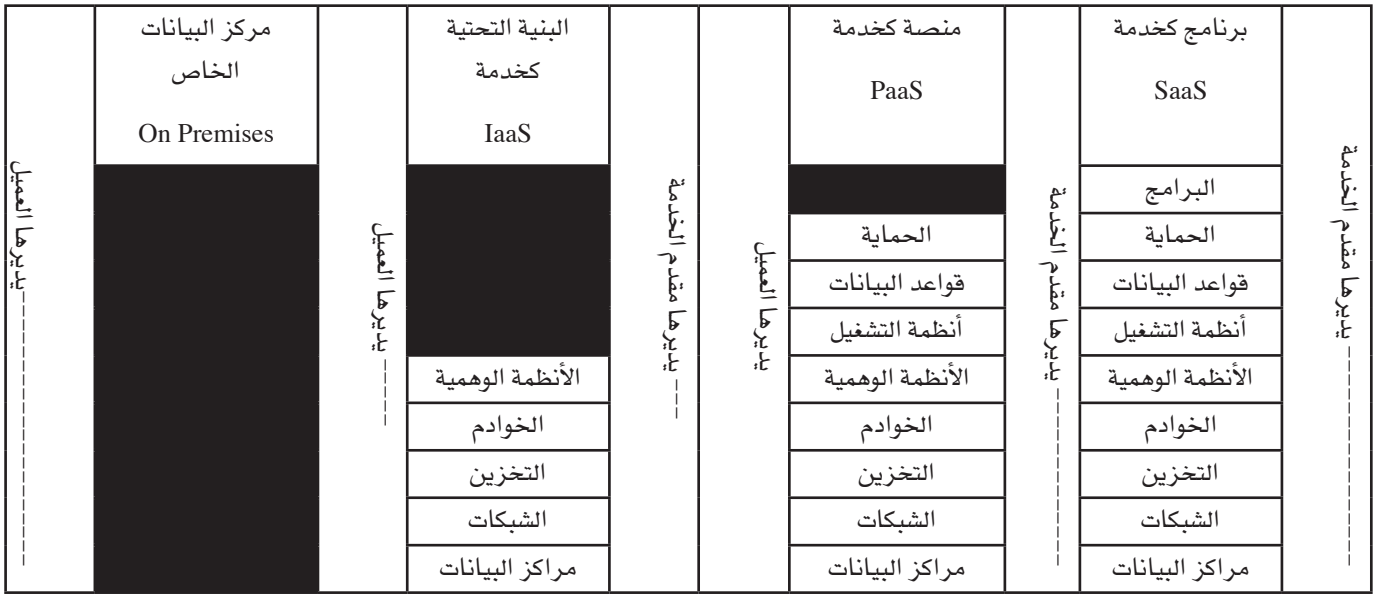

المصدر: محمد الحداد (٢٠١٩).

بالإشارة إلى الجدول رقم (١) نجد أن أشكال الاشتراك بخدمة الحوسبة السحابية تعكس المزايا التي تحصل عليها الشركة المشتركة، وبالتالي تحدد المسؤولية التي تقع عليها من ناحية والمسؤولية التي تقع على الشركة المقدمة لخدمة الحوسبة السحابية من ناحية أخرى. لذا فإن الاحتياجات التي يرغب العميل تحقيقها من اشتراكه بالخدمة وحجم الاستثمار الذي يستطيع تقديمه في هذا المجال والجدوى التي يأمل الوصول إليها تلعب دوراً اساساً في تكون هذا القرار. والجدير بالذكر أن هناك مجموعة من الشركات العملاقة التي تقدم خدمة الحوسبة السحابية في العالم، نوجز استعراضها في الآتي.

الشركات المقدمة لخدمة الحوسبة السحابية:

يعمل في مجال تقديم خدمة الحوسبة السحابية حول العالم العديد من الشركات، منها مجموعة مألوفة من الأسماء نستعرضها فيما يلي (http://techgenix.com/cloud-computing-vendors/) وهي:

شركة مايكروسوفت Microsoft Cloud، حيث تعتبر أكبر الشركات في تقديم الخدمة من خلال منتجاتها Office 365 و Azure والتي حققت إيرادات ٨,٦ بليون دولار في الربع الثالث من العام ٢٠١٩، ويتوقع أن تبقى في المقدمة في هذا المجال من خلال شراكاتها مع شركات أخرى وتقديمها خدمات فريدة.

شركة أمازون Amazon Web Services، حيث تسيطر هذه الشركة على 33% من حجم السوق وحققت 6.7 بليون دولار

خلال الربع الثالث في العام ٢٠١٩، بالاضافة الدخول في شراكات مع شركات أخرى ستعود بالفائدة الكبرى من حيث الأداء وحجم العمليات.

ج- شركة أي بي أم IBM Cloud، حيث تعبر الشركة المنافسة للشركتين السابقتين من حيث الأداء، إلا أن أدائها انخفض هذا العام مقارنة بالعام السابق، كما للشركة شراكات مع شركات أخرى ستساعد على تحسن أدائها مستقبلاً.

د- شركة سيلسفورس Salesforce، حيث تعتبر أقل شهرة من الشركات السابقة ولكنها تأتي في الترتيب المركز الرابع مع تحقيق نمو بمعدل ٢٦٪ سنوياً، بالإضافة إلى الشراكات التي دخلت بها مع شركات أخرى لزيادة نشاطها، علماً بأنها من الشركات القديمة في السوق في مجال خدمة الحوسبة السحابية.

ه- شركة جوجل Google Cloud Platform، حيث دخلت هذا المجال في عام ٢٠٠٨، ورغم ذلك فإن العملاء يفضلونها على باقي الشركات لانخفاض أسعار الخدمة لديها، وأن إيراداتها تضاعفت من سنة إلى أخرى.

فيما يتعلق بالجانب الأساس من موضوع هذه الدراسة فإن برامج المحاسبة التي تعمل على نظام الحوسبة السحابية متنوعة ومختلفة عن البرامج المحاسبية الإلكترونية التقليدية، حيث يستطيع العميل الاختيار من بينها حسب ما يناسبه من المزايا والخصائص التي يتضمنها كل برنامج، وفق ما سنورده فيما يلي، ولكن قبل استعراض هذه البرامج المحاسبية لابد أن نستعرض تطور الأنظمة المحاسبية عبر التاريخ بدءاً من الأنظمة اليدوية التقليدية ومروراً بالأنظمة الإلكترونية وأخيراً الأنظمة التي تعمل من خلال بيئة الحوسبة السحابية.

ثانياً- مراحل التطور التاريخي للأنظمة المحاسبية التقليدية والإلكترونية:

من المعلوم وفق الإطار المفاهيمي للمحاسبة أن الخصائص النوعية للبيانات المالية التي ينتجها النظام المحاسبي تجعل الدورة المحاسبية عبارة عن مجموعة من الخطوات التي يتم خلالها تتبع العمليات المالية منذ حدوثها وحتى يتم الافصاح عنها في القوائم المالية لتصبح جاهزة للإستخدام من قبل مستخدمي البيانات المالية. وبالنظر إلى تاريخ المحاسبة المستمر على مدى عدة قرون نجد أن عملية التسجيل المحاسبي ومسك الدفاتر المحاسبية بقيت ثابتة ومستمرة عبر التاريخ إلى أن حدثت الثورة المعلوماتية وتطورت أنظمة الاتصالات والمعلومات، باستثناء فترة الثورة الصناعية التي عكست إضافات على المجموعة الدفترية في الشركات الصناعية، نظراً لاستحداث أنظمة التكاليف، حيث نجد أن التطور في أنظمة الاتصالات والمعلومات أحدثت نقلة نوعية في شكل النظام المحاسبي وكيفية تشغيله وليس في جوهره الأساس، لذلك نجد أن شكل الأنظمة المحاسبية وطريقة تشغيلها قد مرت في ثلاثة مراحل تاريخية حتى وصلت إلى مرحلة استحداث الأنظمة المحاسبية الإلكترونية ومن ثم الأنظمة المحاسبية الإلكترونية التي تعمل في ظل بيئة الحوسبة السحابية. وفيما يلي نستعرض بإختصار خصائص النظام المحاسبي في كل مرحلة.

مرحلة الأنظمة المحاسبية اليدوية التقليدية:

يرجع تاريخ مسك الدفاتر المحاسبية إلى عدة آلاف من السنين خلال فترة الحضارات الإنسانية القديمة (Campell, 2017)، حيث تم حينها تسجيل ممتلكات الملوك، وفي مرحلة لاحقة تسجيل التعاقدات بين الأفراد مثل الديون والوصايا والقضايا ومهور الزواج، والتي كانت تكتب على ألواح خزفية أو صخرية. واستمر ذلك حتى قبل ما يزيد عن خمسمائة سنة حينما وضع Frater Luca Pacioli عام ١٤٩٤ نظام مسك الدفاتر التي نعرفها في الوقت الحاضر، كما يذكر في أدبيات المحاسبة أن وضع نظام القيد المزدوج يرجع إلى Benedet-to Cotrugli عام ١٤٥٨ الذي حدد الطرف المدين والطرف الدائن في العملية المالية، والذي أحدث ثورة في المحاسبة (https://www.mediusflow.com/en/untapped/articles/people/history-of-accounting)

في مرحلة لاحقة ظهر ما يسمى بالطرق المحاسبية وهي: الطريقة الإيطالية والفرنسية والإنجليزية والأمريكية، حيث حددت مجموعة الدفاتر المحاسبية. فالطريقة الإيطالية حددت دفتر يومية واحد ودفتر أستاذ واحد لكا العمليات المالية، في حين حددت الطريقة الفرنسية دفاتر اليومية المساعدة ودفاتر الأستاذ المساعد ودفتر الأستاذ العام. بينما حددت الطريقة الإنجليزية دفتر يومية للعمليات المالية غير المتكررة ودفاتر يومية مساعدة للعمليات المالية المتكررة. أما الطريقة الأمريكية فقد حددت دفتر واحد يشتمل على كل من دفتر اليومية في جانب وخصص الجانب الآخر لدفتر الأستاذ، بحيث يخصص طرف مدين وطرف دائن لكل حساب ذو عمليات المالية متكررة، وطرف مدين وطرف دائن واحد للحسابات الأخرى ذات العمليات غير المتكررة. ورغم أختلاف أشكال الدفاتر المحاسبية في الأنظمة اليدوية التقليدية إلا أنها تتطلب التجميع اليدوي في سبيل توفير

البيانات المالية لأغراض إتخاذ القرارات. ونظرا لحاجة مستخدمي البيانات المالية إلى سرعة ودقة هذه البيانات تم تطوير الدفاتر المحاسبية بحيث أصبحت تمسك من خلال أنظمة محاسبية الكترونية كما سيأتي فيما يلي.

مرحلة الأنظمة المحاسبية الإلكترونية:

ظهرت الأنظمة المحاسبية الإلكترونية عام ١٩٧٨ حينما تم وضع نظام VisiCalc الذي يستخدم برنامج ال Spreadsheet (https://www.mediusflow.com/en/untapped/articles/people/history-of-accounting) (بعد سلسلة من التطورات التي بدأت خلال القرن التاسع عشر عند اختراع أجهزة العد وبعدها نظام البطاقات المثقبة، الذي كان مستخدماً من قبل الكثير من الشركات لأغراض المحاسبة، حيث تعتبر شركة IBM من أوائل الشركات التي طورت هذا النظام، وخلال وما بعد الحرب العالمية الثانية تم تطوير أجهزة الحاسب الآلي. في عام ١٩٩٨ ظهر برنامج QuickBooks لمسك الدفاتر الذي شاع استخدامه من قبل الشركات، وحالياً أكثر من أربعة ملايين شركة تستخدم هذا البرنامج، مما يجعله أكثر البرامج المحاسبية الإلكترونية شهرة في أمريكا. ومنذ ذلك الحين ظهرت أنواع كثيرة من برامج المحاسبة من قبل شركات في أمريكا، وكذلك من قبل شركات محلية في الوطن العربي. ومن بين هذه البرامج Fresh Books, Xero, Wave, Zoho Books, Cash Manager, Declaree، وغيرها. أما البرامج المحاسبية التي ظهرت في الوطن العربي فهي مثل .https://specialties (bayt.com/ar/specialties/q/126935)) برنامج آفاق، الأمين، الإداري، أموال، الخوارزمي٥، الشامل، مزايا، بالإضافة إلى العديد من البرامج المعدة من قبل شركات أجنبية مثل برنامج أوراكل وفينيكس وغيرها.

ومن خصائص هذه البرامج أن الشركة العميل تقوم بشراء البرنامج من الشركة المصنعة ويتم تحديد عدد المستخدمين للبرنامج، كما لا يمتلك العميل في هذه الحالة مصدر البرنامج الذي تحتفظ به الشركة المصنعة، والتي تلتزم بإدخال عليه التعديلات التي يطلبها العميل بحيث يتناسب البرنامج مع نظام العمليات التشغيلية في الشركة. من ناحية أخرى يتعاقد العميل مع الشركة المصنعة على فترة الصيانة المجانية وبعدها تكون الصيانة بموجب عقد منفصل ولفترة محددة، بالإضافة إلى التعاقد على تحديث البرنامج في حال صدور نسخ جديدة منه في المستقبل. حقق استخدام البرامج المحاسبية الإلكترونية العديد من المنافع مثل تبسيط إجراءات العمل وتقليل التكاليف ، بالإضافة إلى تحقيق درجة أعلى من الشفافية ودقة التنبؤ بالنتائج وزيادة الانتاجية وحفظ وأمن البيانات. (https://financesonline.com/accounting-software-analysis-features-types-benefits-pricing/#benefits)

ولعل تشغيل البرامج الإلكترونية في ظل بيئة الحوسبة السحابية تضفي فوائد أخرى لمستخدميها، هذا ما سيتم استعراضه فيما يلي.

الأنظمة المحاسبية في ظل الحوسبة السحابية:

يطلق على المحاسبة السحابية Cloud Accounting عدة مسميات مثل Online Accounting، على Web-Based Account-ing, Real-time Accounting, Cloud Financials، وكلها تشير إلى تشغيل النظام المحاسبي في ظل بيئة الحوسبة السحابية. والإختلاف بينها وبين الأنظمة المحاسبية الإلكترونية في أن هذه الأنظمة الإلكترونية تعمل في إطار وحدود المنشأة حتى وإن كانت تربط فروع المنشأة، بمعنى أنها تعمل كنظام قائم بذاته Stand-alone، لذا نجد أن انتقال الشركات نحو العمل في ظل الحوسبة السحابية كان بهدف تحقيق العديد من المكاسب أو الفوائد، وهي (Rao Tah-mina Khanom، ٢٠١٧ وآخرون، ٢٠١٧):

سهولة الدخول على النظام سواء في مواقع الشركة أو خارجها من خلال كافة الأجهزة الذكية.

توفر أمن البيانات الذي تتكفل به الشركة المقدمة لخدمة الحوسبة السحابية.

توفير الكثير من بنود تكاليف شراء البرامج والأجهزة مثل الخوادم والبنية التحتية للأنظمة.

سهولة التعامل مع النظام.

توفر الطاقة الاستيعابية لنقل البيانات بين قطاعات وإدارات والأفراد العاملين في الشركة.

توفر البيانات الضرورية لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارت.

ورغم أهمية هذه الفوائد من استخدام نظام الحوسبة السحابية إلا أن هناك بعض العوائق، منها:

ضرورة توفر خدمة الإنترنت في سبيل الدخول في النظام.

عدم السيطرة على البيانات بسبب تخزينها على خوادم مقدم خدمة الحوسبة السحابية.

عدم تناسق حاجات العميل بالنسبة للنظام المحاسبي والخصائص التي تقدمها الحوسبة السحابية المختارة.

والجدير بالذكر أن جميع بدائل الأنظمة الإلكترونية وغيرها

لها مزايا وعيوب، حيث أن المصنع في الأساس لا يدرج كل المزايا في منتج واحد على أمل أن تطرح نسخ جديدة من النظام تعالج القصور في النسخ الأخرى، علماً بأن استحداث الأنظمة السحابية جاءت أساساً لسد قصور في الأنظمة السابقة، وتمثل فتح آفاق جديدة في عالم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. والأهم من ذلك بالنسبة إلى مستخدمي نظام الحوسبة السحابية هو توفر البيانات لعملية اتخاذ القرارات بالكفاءة والفاعلية والوقت المناسب، وهذا ما سيتم استعراضه فيما يلي.

ثالثاً- الحوسبة السحابية وعملية اتخاذ القرارات:

الإطار المفاهيمي للمحاسبة يستعرض الخصائص النوعية للبيانات المحاسبية التي تظهر إمكانية الاعتماد عليها في عملية اتخاذ القرارات المختلفة ولكن لا يتضمن آلية تشغيل النظام المحاسبي وكيفية استخدام البيانات المالية التي يحتويها ، حيث ذلك يعتمد على شكل نظام التشغيل إن كان يدوي أو إلكتروني وكذلك على مستوى كفاءة النظام من حيث استرجاع وربط واستنتاج واستنباط المعلومات المطلوبة من البيانات المالية. ونظراً لتوسع وتنوع أنشطة المنشآت التجارية والصناعية من حيث المجال والطبيعة وكذلك من حيث الرقعة الجغرافية التي تخدمها فإن النظام المحاسبي اليدوي أو الإلكتروني التقليدي لا يفي بحاجة صاحب او أصحاب المنشأة او العاملين فيها من متخذي القرارات. فالخصائص النوعية للمعلومات المالية مثل الملائمة والقابلية للإعتماد عليها والقابلية للمقارنة والثبات والاتساق متواجدة في جميع أشكال الأنظمة المحاسبية، ولكن الإختلاف يقع في كيفية الوصول إليها وتوقيته. فالأنظمة المحاسبية التي تعمل في ظل الحوسبة السحابية لديها ميزة السرعة في الوصول إلى البيانات المالية وتزامن إنتاج المعلومة ووقت توفرها واستخدامها من قبل متخذ القرار، بحيث لا يتطلب الأمر التواجد في الموقع الجغرافي للعمل أو التقيد بساعات العمل، لأن هذه الأنظمة متاحة للاستخدام في كل الأوقات ومن أي مكان وبواسطة أي جهاز تواصل ذكي، وكل ما هو مطلوب هو توفر خدمة الإنترنت.

ومن المتوقع أن يزداد عدد الشركات المستخدمة لنظام الحوسبة السحابية على مستوى العالم كتقنية جديدة تحقق الكثير من المزايا والفوائد مقارنة بالأنظمة الأخرى. ولعل السؤال الذي يطرح نفسه في هذا المقام، "ما هو حجم وعدد الشركات المحلية التي تعمل في ظل نظام الحوسبة السحابية"، وهذا تساؤل يمكن الاجابة عليه في أبحاث ميدانية سنتناولها في المستقبل القريب.

المراجع:

Otitis Dimitriu and Marian Matei (2015), "Cloud accounting: a new business model in a challenging context", Procedia Economics and Finance 32, pp. 665-671.

Rao, M. Thirmal, T.G.Jyotsna, M.A. Sivani (2017), Impact of Cloud Accounting: Accounting Professional's Perspective, IOSR Journal of Business and Management (IOSR-JBM) e-ISSN: 2278-487X, p-ISSN: 2319-7668 PP 53-59 www.iosrjournals.org

Sadighi Mozhdeh)2014(, Accounting system on cloud: a case study, The 11th. International Conference on Information Technology: New Generation, ieeexplore.ieee.org

Tahmina Khanom)2017(, Cloud Accounting: A Theoretical Overview, IOSR Journal of Business and Management)IOSR-JBM) e-ISSN: 2278-487X, p-ISSN: 2319-7668. Volume 19, Issue 6. Ver. V)June 2017), PP 31-38 www.iosrjournals.org

AlHaddad, M,)2019(, https://ar-ae.godaddy.com/blog/الحوسبة-السحابية-ما-هي-الحوسبة-السحاب/

http://techgenix.com/cloud-computing-vendors/

https://www.mediusflow.com/en/untapped/articles/people/history-of-accounting)

https://www.mediusflow.com/en/untapped/articles/people/history-of-accounting)

https://specialties.bayt.com/ar/specialties/q/126935

https://financesonline.com/accounting-software-analysis-features-types-benefits-pricing/#benefits

تعديلات قانون التقاعد المبكر

كعادتها في طرح القضايا التي تهم بيئة الأعمال في مختلف القطاعات، وتعزيزاً لدورها في خدمة المجتمع وبيئة الأعمال في مختلف القطاعات ، تطرح مجلة المحاسبين ملفاً متكاملاً حول تعديلات قانون التقاعد المبكر التي أثارت الكثير من الجدل بين المسؤولين الحكوميين ونواب مجلس الأمة ومتخصصين في كافة المجالات.

ويأتي طرح هذا الملف في توقيت تعاني فيه الميزانية العامة للدولة من عجز مزمن واستنزاف متواصل في الاحتياطي العام للدولة وتراجع متواصل في أسعار النفط ، في وقت بلغ العجز الاكتواري ما قيمته ١٩ مليار دينار بسبب انخفاض عوائد الاستثمار.

كما أن القانون وتعديلاته لا يزال يثير العديد من النقاشات والسجالات وبات مشروع استجوابات نيابية لوزير المالية، وتأزيم متواصل للعلاقة بين السلطتين ، الأمر الذي كان لزاماً معه العمل على جمع كافة الرؤى والتحليلات والاستماع لوجهات النظر المختلفة للخروج بتوصيات شاملة من شأنها العمل على حل الإشكاليات المتعلقة بالقانون بما يضمن تحقيق استدامة المالية العامة والتخفيف عن كاهل الميزانية العامة للدولة.

ويتناول الملف عرضاً لتعديلات قانون التقاعد المبكر وآخر أخبار المتعلقة بالقانون المقترح وفقاً لاجتماعات اللجنة المالية والاقتصادية، وكما تم طرحه من آراء وتحليلات مختلفة في وسائل الإعلام المتنوعة.

كما يستعرض الملف رؤى المسئولين ونواب مجلس الأمة في الندوة التي نظمتها جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ، بالإضافة إلى مقالات المتخصصين الذين تناولوا تلك القضية بالوصف والتحليل واستخلاص النتائج.

قانون رقم 10 لسنة 2019 بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الإجتماعية

مجلس الوزراء

قانون رقم ١٠ لسنة ٢٠١٩

بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ والقانون رقم (١١٠) لسنة ٢٠١٤ بتقرير مكافأة مالية للخاضعين لقانون التأمينات الاجتماعية وقانون المعاشات ومكافآت التقاعد للعسكرين عند انتهاء الاشتراك.

- بعد الاطلاع علي الدستور ،
- وعلي قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ والقوانين المعدلة له،
- وعلي القانون رقم (١١٠) لسنة ٢٠١٤ بتقرير مكافأة مالية للخاضعين لقانون التأمينات الاجتماعية وقانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين عند انتهاء الاشتراك المعدل بالقانون رقم (٦٢) لسنة ٢٠١٥ ، وافق مجلس الأمة علي القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

(المادة الاولي)

تضاف إلي البند (٧) من المادة (١٧) من قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه خمس فقرات نصها الآتي:

"ويجوز في حالات انتهاء الخدمة بناء علي طلب المؤمن عليهم وفق البنود (٥) و (٦) و (٧) وقبل بلوغ السن المقررة طبقاً للجدولين رقمي (٧/أ) و (٧/ب) المشار إليهما بما لا يتجاوز خمس سنوات اختيار صرف المعاش التقاعدي بدلاً من مكافأة التقاعد أو المعاش المؤجل علي أن يخفض المعاش بنسبة (٥٪) عن كل سنة من المدة بين تاريخ انتهاء الخدمة وتاريخ بلوغ السن المقررة طبقاً للجدولين المشار إليهما بحسب الأحوال. ويكون التخفيض بواقع (٢٪) إذا كانت مدة الاشتراك الفعلية في التأمين عند انتهاء الخدمة قد بلغت خمساً وعشرين سنة بالنسبة للمؤمن عليها وثلاثين سنة بالنسبة للمؤمن عليه وبوقف هذا التخفيض ببلوغ سن الستين عاماً للمؤمن عليها والخمس والستين عاماً للمؤمن عليه أو بالوفاة أيهما أقرب. وتتحمل الخزانة العامة الأعباء المالية المترتبة علي تطبيق أحكام الفقرة السابقة وتؤديها إلي المؤسسة بالطريقة التي يصدرها بها قرار من الوزير بعد أخذ رآي مجلس الإدارة وفي حساب التخفيض للمدد التي تتضمن كسراً من السنة تتبع طريقة النسبة والتناسب ولا يخضع المعاش في هذه الحالة للتخفيض المقرر بحكم المادة (٢٠) من هذا القانون.

(المادة الثانية)

يستبدل بنصي البندين (٥) ، و (٩) من المادة (١٧) وبنص المادة (١٧ مكرراً) من قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه النصوص التالية:

مادة (١٧)

٥- "انتهاء خدمة المؤمن عليها لغير الأسباب المنصوص عليها في البنود السابقة متي بلغت مدة اشتراكها في هذا التأمين خمس عشرة سنة وكانت قد بلغت السن المحددة طبقاً للجدول رقم (٧/أ) المرافق لهذا القانون وفي هذه الحالة لا يخضع معاشها للتحفيض والمقرر بحكم المادة (٢٠) من هذا القانون.

"انتهاء الخدمة متي بلغت مدة الاشتراك الفعلية في التأمين ثلاثين سنة للمؤمن عليه.

مادة (١٧ مكرراً)

لا يسري تحديد السن المبين في الجدولين رقمي (٧/أ) و (٧/ب) المرافقين لهذا القانون إذا كانت مدة الاشتراك الفعلية قد بلغت خمساً وعشرين سنة في تطبيق البند (٥) من المادة السابقة أو ثلاثين سنة في تطبيق البند (٦) منها متي كان ذلك قبل ٢٠٢٠/١/١ أياً كان تاريخ انتهاء الخدمة.

تتحمل الخزانة العامة الأعباء المالية المترتبة علي تطبيق أحكام هذه المادة وتؤديها إلي المؤسسة بالطريقة التي يصدر بها قرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة.

(المادة الثالثة)

يلغي الجدول رقم (٩) المرافق لقانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه.

(المادة الرابعة)

تعاد التسوية في حالات استحقاق المعاش التقاعدي وفقاً لأحكام المعدلة بهذا القانون وتضاف إلي المعاش الزيادات التي تقررت منذ انتهاء الخدمة إذا لم يكن قد سبق إضافتها ويصرف المعاش بعد التسوية من تاريخ العمل بهذا القانون.

ويخصم ما يكون قد صرف من مكافأة تقاعد من المعاش التقاعدي بواقع (١٠٪ شهرياً).

(المادة الخامسة)

تضاف إلي قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه مادة جديدة برقم (١٢٢ مكرراً) نصها الآتي:

مادة (١٢٢ مكرراً)

يجوز لصاحب المعاش التقاعدي أن يطلب صرف ربع صافي المعاش التقاعدي بما لا يجاوز المستحق له عن ثمان وعشرين شهراً مقدماً علي أن يكون السداد بواقع ربع صافي المعاش ويكون ذلك لمرة واحدة طوال الحياة.

واستثناء من ذلك يجوز طلب الصرف مقدما مرة أخري في حدود ما يكون قد تبقي من الحد الأقصي المشار إليه.

(المادة السادسة)

تضاف إلي القانون رقم (١١٠) لسنة ٢٠١٤ المشار إليه مادة جديدة برقم (السابعة مكرراً) نصها الآتي:

مادة (السابعة مكرراً) :

يزداد الحد الأقصى للمدة التي تؤدي عنها المكافأة المنصوص عليها في المادة السابقة ليكون وفقاً للآتي:

- (١٩) سنة إذا كانت السن عند انتهاء الاشتراك (٥١) سنة للمؤمن عليها و (٥٦) سنة للمؤمن عليه.
- (٢٠) سنة إذا كانت السن عند انتهاء الاشتراك (٥٢) سنة للمؤمن عليها و (٥٧) سنة للمؤمن عليه.
- (٢١) سنة إذا كانت السن عند انتهاء الاشتراك (٥٣) سنه للمؤمن عليها و (٥٨) سنه للمؤمن عليه.

ويعتد في حساب السن بالسنوات كاملة.

(المادة السابعة)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء- كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ويعمل به من أول الشهر التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير الكويت

صباح الأحمد الجابر الصباح

صدر بقصر السيف في : ١٥ جمادي الآخرة ١٤٤٠ هـ

الموافق : ٢٠ فبراير ٢٠١٩م

المذكرة الإيضاحية لقانون رقم 10 لسنة 2019

المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠ لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ والقانون رقم (١١٠) لسنة ٢٠١٤ بتقدير مكافأة مالية للخاضعين لقانون التأمينات الاجتماعية وقانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين عند انتهاء الاشتراك استجابة لمطالب بعض المواطنين بإتاحة الفرصة أمامهم لاختيار التقاعد المبكر بما يتواءم وظروفهم الحياتية ، وحرصاً على عدم الإضرار بنظام التأمينات الاجتماعية والتأثير علي دوره في كفالة العيش الكريم لأصحاب المعاشات ومن يعولونهم وبما يوجب المحافظة عليه وضمان استمراره ، ومراعاه لعدم إرهاق الخزانة العامة بأعباء مالية تثقل كاهلها في ضوء أوضاعها التي توجب ترشيد إنفاقها وسعياً من الدولة لتحسين أوضاع المعاشات التعاقدية ورفع المستوي المعيشي لأصحابها .

فقد أعد القانون المرافق مقرراً في المادة الأولي منه بأن تضاف خمس فقرات جديدة إلي المادة (١٧) بعد البند (٧) منها تجيز في حالات انتهاء الخدمة بناء علي طلب المؤمن عليهم المنصوص عليها في البنود (٥) و (٦) و (٧) بما لا يجاوز خمس سنوات قبل بلوغ السن المحددة بالجدولين رقمي (٧/ب) اختيار صرف المعاش التقاعدي بدلاً من مكافأة التقاعد أو المعاش المؤجل للحالات التي تستحق هذا المعاش وهي الحالات المخاطبة للبند (٧) من القانون ، على أن يخفض المعاش بنسبة (٥٪) عن كل سنة من المدة بين تاريخ انتهاء الخدمة وتاريخ بلوغ السن المقررة بالجدولين المشار إليهما بحسب الأحوال ، فإذا كانت مدة الإشتراك الفعلية في تاريخ انتهاء الخدمة قد بلغت (٢٥) سنة بالنسبة للذكور فإن نسبة التخفيض التي يتحملها صاحب المعاش تكون بواقع (٢٪) عن كل سنة من السنوات المشار إليها علي أن يتوقف هذا التخفيض عند بلوغ المؤمن عليها سن الستين عاماً والمؤمن عليه سن الخمس والستون عاماً وفي جميع الأحوال يوقف هذا التخفيض بالوفاة وتتحمل الخزانة العامة الأعباء المالية المترتبة علي تخفيض النسبة التي يتحملها صاحب المعاش من (٥٪) إلي (٢٪) وفقاً لما سبق وهو مؤدي الفقرات الأولي والثانية والثالثة وتؤديها للمؤسسة بالطريقة التي يصدر بها قرار من الوزير بعد أخذ راي مجلس الإدارة.

أما الفقرة الرابعة فتقضي بأنه في حساب التخفيض في المعاش للمدد التي تتضمن كسراً من السنة تتبع طريقة النسبة والتناسب وتقضي الفقرة الخامسة بعدم خضوع المعاش المخفض وفقاً لأحكام المتقدم ذكرها للتخفيض العام المقرر بالمادة (٢٠) من قانون التأمينات الاجتماعية لحالات الاستقالة وما في حكمها حسب النسبة المنصوص عليها في الجدول رقم (٥) المرافق للقانون.

وتقضي المادة الثانية من القانون بأن يستبدل بالحكيم المقررين بالبندين (٩،٥) من المادة (١٧) من قانون التأمينات الاجتماعية حكمين جديدين فينص البند (٥) علي إلغاء التفرقة بين المؤمن عليهم في السن والمدة المطلوبتين لاستحقاق المعاش التقاعدي بسبب الحالة الاجتماعية ، بحيث تستفيد جميع المؤمن عليهم من المعاش المقرر بهذا البند بصرف النظر عن حالتهم الاجتماعية طالما توافر شرطاً السن والمدة اللازمين للاستحقاق.

أما البند (٩) فيقرر انتهاء الخدمة متى ما بلغت مدة الاشتراك الفعلية ٣٠ سنة للمؤمن عليها و٣٥ سنة للمؤمن عليه.

كما تقضي ذات المادة بأن يستبدل بنص المادة (١٧ مكرراً) نص جديد يقرر عدم سريان شرط السن علي الحالات التي بلغت مدة اشتراكها الفعلية في التأمين (٢٥) سنة بالنسبة للإناث و (٣٠) سنة بالنسبة للذكور قبل ٢٠٢٠/١/١ أياً كان تاريخ انتهاء الخدمة حيث تحتفظ هذه الحالات بحقها في صرف المعاش حتي ولو لم تبلغ السن المحددة بالجدولين رقمي (٧/أ) (٧/ب) بحسب الأحوال.

وتتحمل الخزانة العامة الأعباء المالية المترتبة على تطبيق أحكام هذه المادة وتؤديها إلي المؤسسة بالطريقة التي يصدر بها قرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة.

ووفقاً للمادة الثالثة فقد تم إلغاء الجدول رقم (٩) المرفق لقانون التأمينات الاجتماعية في ضوء انتفاء الحاجة إليه.

أما المادة الرابعة فتقضي الفقرة الأولي منها بإعادة التسوية في حالات استحقاق المعاش التقاعدي وفقاً للأحكام المعدلة بهذا القانون وتضاف إلي المعاش الزيادات التي تقررت منذ انتهاء الخدمة إذا لم يكن قد سبق إضافتها ويصرف المعاش بعد التسوية من تاريخ العمل بهذا القانون وبما مؤداه عدم صرف أي فروق مالية عن الماضي وتشمل إعادة التسوية حالات استحقاق المعاش لأول مرة وكذلك حالات استحقاق المعاش السابقة التي تستفيد من تعديل نسبة التخفيض حسب السن في تاريخ انتهاء الخدمة.

أما الفقرة الثانية من ذات المادة فتقضي بخصم ما يكون قد صرف من مكافأة تقاعد بواقع (١٠٪) شهرياً من المعاش كما تقرر المادة الخامسة إضافة مادة جديدة برقم (١١٢ مكرراً) تجيز لصاحب المعاش أن يطلب الصرف مقدماً لربع صافي معاشه التعاقدي بما لا يجاوز ما يستحق له من الربع عن ثمان وعشرين شهراً وهو ما يعني صرفه مقدما في هذه الحالة ما يعادل (٧) أمثال صافي المعاش كحد اقصي مع ملاحظة أن ما تم صرفه لا تحتسب عنه فائدة ويكون السداد بواقع صافي الربع ، ولا يجوز لصاحب المعاش أن يطلب هذا الطلب إلا لمرة واحدة ما لم يكن قد استنفد المستحق له وفقاً للحد المذكور حيث يجوز له طلب الصرف مقدماً في حدود المتبقي.

وتقرر المادة السادسة إضافة مادة جديدة برقم (سابعة مكرراً) إلي القانون رقم (١١٠) لسنة ٢٠١٤ بشأن تقرير مكافأة مالية للخاضعين لقانون التأمينات الاجتماعية وقانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين عند انتهاء الاشتراك ، تقضي بزيادة الحد الأقصى للمدة التي تؤدي عنها المكافأة المالية بواقع سنة عن كل سنة اشتراك وفقاً لقانون التأمينات الاجتماعية وقانون معاشات ومكافآت التعاقد للعسكرين بعد سن (٥٠) سنة بالنسبة للإناث و (٥٥) بالنسبة للذكور بما لا يجاوز (٣ سنوات) أي بحد أقصي (٢١) سنة بدلاً من (١٨) سنة مع الاعتداد في حساب السن بالسنوات كاملة وبطبيعة الحال تشمل هذه الزيادة جميع المدنيين العاملين في كافة القطاعات أو لحسابهم الخاص وكذا العسكريين الذين استكملوا الحد الأقصى لمدة سداد الاشتراكات وفقاً للمادة السابعة من القانون (١١٠) لسنة ٢٠١٤ المشار إليه.

وتحدد المادة السابعة تاريخ العمل بالقانون بأول الشهر التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

شملت إلغاء نظام الإستبدال وإستقطاع 10٪ من راتب المتقاعدين

مقترحات نيابية بتعديل قانون التقاعد المبكر

قدم خمسة نواب اقتراحاً بقانون «لسد الثغرات في قانون التقاعد المبكر» وإلغاء نظام الاستبدال المطبق حالياً على أن يستقطع من المتقاعدين ١٠ في المئة من الراتب بدلاً من ربع الراتب ويكون السداد خلال ١٦٠ شهرا ويجوز أن يكون طلب الصرف على دفعتين طوال الحياة.

وجاء في مذكرة الاقتراح بقانون المقدم من النواب صلاح خورشيد وعمر الطبطبائي وخليل أبل وسعدون حماد وفيصل الكندري أن المقترح جاء ليسد الثغرات التي وجدت عند تطبيق القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ والقانون رقم ١٠ لسنة ٢٠١٤ بتقرير مكافأة مالية للخاضعين لقانون التأمينات الاجتماعية وقانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين عند انتهاء الاشتراك، ويهدف هذا الاقتراح بقانون على إلغاء نظام الاستبدال المطبق حالية والذي أثقل كاهل المتقاعدين فضلا عن مخالفته لأحكام الشريعة الإسلامية وفقا لفتوى وزارة الأوقاف سنة ٢٠١٠ والعمل بنظام المعاشات المقدمة.

المقترحات قدمت لسد الثغرات في القانون وإلغاء نظام الإستبدال

نظام الإستبدال أثقل كاهل المتقاعدين فضلا عن مخالفته لأحكام الشريعة

على هامش ندوة أقامتها "المحاسبين" بحضور نوابٍ ومسؤولين

تعديلات "التقاعد المبكر" إرهاق للميزانية وهدر للمال العام

نظمت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ندوة بعنوان مشروع قانون تعديلات التقاعد المبكر في ظل ما أثاره قانون التقاعد المبكر وتعديلاته من نقاشات وإختلافات في الرأي بين مسؤولين حكوميين ونواباً من ناحية، وبين متخصصين من أصحاب الرأي من ناحية أخرى، والذي تم إقراره مؤخراً.

حيث جاء تنظيم الندوة لبيان أهمية القانون على وضع المتقاعدين، بالإضافة إلى معرفة تأثيرها على القواعد المحاسبية المنظمة للعمل التأميني لوضع المتقاعدين في القطاعين الحكومي والخاص، مع إلقاء الضوء على الحسابات الاكتوارية المرتبطة بتلك التعديلات.

وقد شهدت الندوة جدلاً واسعاً بين الحضور والمتحدثين وهم النواب: صلاح خورشيد، عبدالله الكندري، عمر الطبطبائي، إلى جانب نائب المدير العام للشؤون القانونية في مؤسسة التأمينات الاجتماعية خالد الفضالة، ووزير المالية السابق بدر الحميضي.

وفيما انتقد غالبية المتحدثين تراجع نسب عوائد صناديق الاستثمار التابعة لمؤسسة التأمينات من ٦,٥ ٪ في سنوات سابقة إلى ٣,٥ ٪ و٤ ٪حالياً، ما نجم عنه ارتفاع العجز الاكتواري لـ"التأمينات" إلى ١٩مليار دينار نتيجة انخفاض عوائد الاستثمار والتشريعات المخالفة، أشاروا إلى تحقيق إستثمارات تابعة لهيئة الاستثمار أكثر من ٦ ٪ عوائد، إلا أن الجميع اتفق على ضرورة حماية المال العام وعدم الاقتراب من مؤسسة التأمينات، مشددين على ضرورة النظر إلى الأجيال القادمة من أبناء المتقاعدين.

نظام الإستبدال

بداية، أكد رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس الأمة النائب صلاح خورشيد، أن هناك اجتماعًا سيعقد بين اللجنة ووزير المالية د.نايف الحجرف وقيادات مؤسسة التأمينات لمناقشة الاقتراحات بقوانين بشأن تعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية والوصول إلى التصور النهائي بخصوص إلغاء نظام الاستبدال، ليحل مكانه زيادة "الأمثال" على أن يكون الاستقطاع ١٦ مثل لمرة واحدة فقط ومن ثم رفعه لمناقشته في المجلس خلال دور الانعقاد الرابع.

وأضاف النائب خورشيد في كلمته خلال الندوة أن هناك لغطا كبيرا حول قانون التأمينات الاجتماعية منذ ١٤عاماً وهو بحاجة لإعادة النظر به كل ٥ سنوات، مبدياً بعض الملاحظات حول القانون الحالي بشأن النواحي الفنية وإمكانية تطبيقه والمدد الموضوعة، موضحاً أن المقترحات الجديدة لتعديل القانون تتمتع بمجموعة من المميزات نحو إلغاء نظام "الاستبدال" بزيادة الأمثال من ٧ إلى ١٦ مثلاً على أن يخصم ١٠ ٪ بمعدل ١٦٠ شهراً، وبالتالي تكون الأمثال السبعة الأولى من دون فوائد مثلما هو مطبق في قانون التقاعد المبكر، شريطة أن يتوقف الاستبدال فهو ليس إلزاميا في قانون التأمينات الاجتماعية كما أنه غير مناسب.

فوائد ربوية

وتوقع خورشيد إقرار "الاستبدال" في دور الانعقاد المقبل على أن لا يكون الخصم أكثر من ٣ ٪، وهو الآن في مجلس الأمة ويعتبر أحد محاور استجواب وزير المالية.

وتحدث خورشيد عن موضوع المدد بالقانون وكيفية معالجة "الأمثال" التي يخصم منها ٢٥ ٪ و"الاستبدال" نفس النسبة، وهو ما يعني أنه إذا هناك شخص مستبدل ويحصل على ٧ أمثال يتم خصم ٥٠ ٪ من راتبه، والمقترح أن تكون نسبة الخصم ١٠٪بدلًا من ٢٥٪.

وتابع بقوله: "أما موضوع الفوائد الربوية الذي دار حوله لغطاً، فقد اقترحنا على المؤسسة إقرار رسوم خدمات لمرة واحدة فقط عوضا عن الاستقطاع الشهري أو السنوي من الفوائد نظراً لأن ما يتم تحصيله من نسب مرتفعة، ومن ثم يتطلب ذلك، العمل بنظام المرابحة مثل بيت التمويل الكويتي".

النائب صلاح خورشيد:

- تصور نهائي بخصوص إلغاء نظام الاستبدال، ليحل مكانه زيادة "الأمثال"
- هناك لغطا كبيرا حول قانون التأمينات الاجتماعية منذ 14عاماً
- المقترحات الجديدة لتعديل القانون تتمتع بمجموعة من المميزات
- أتوقع إقرار "الاستبدال" في دور الانعقاد المقبل على أن لا يكون الخصم أكثر من 3٪

عوائد الإستثمارات

من جانبه قال نائب المدير العام للشؤون القانونية في مؤسسة التامينات الاجتماعية خالد الفضالة "إن القانون الجديد لم يأت برغبة من المؤسسة بل من النواب. وأضاف إننا في "التأمينات" نعمل وفق منظومة عالمية وأمور فنية دقيقة لعدم التأثير على الصناديق السيادية وحماية من العجز الاكتواري الذي بلغ ١٩مليار دينار وله أسباب كثيرة منها انخفاض عوائد الاستثمار نتيجة التقلبات الاقتصادية بالصعود والنزول إلى جانب التأثر بالتشريعات التي تصدر مخالفة للتوجهات العالمية".

وعن مناقشة إلغاء بند السن في القانون الأخير قال: تتحمل الدولة الأعباء المالية البالغة ٢٣٠ مليون دينار في حالة إلغاء هذا البند، لافتاً إلى أن المؤسسة حاولت ان تضع مادة في هذا القانون بحيث لا تدور عجلة التقاعد بسرعة وتحفز المواطنين للبقاء في وظائفهم، لأن التقاعد المبكر له تأثير مباشر على صناديق الاستثمار في "التأمينات"، ففي كل عام يتقاعد ٨ آلاف موظف. وأشار الفضالة إلى أنه لم يرد في أي مؤسسة للتأمينات الاجتماعية القيام بإعطاء قروض، مبيناً أن كلفة إلغاء الاستبدال تبلغ ٩٠٠ مليون صرفت على النظام، بينما موجود الآن لدى أصحاب المعاشات نحو ٦٠٠ مليون والتكلفة في حال اسقاط فوائد الاستبدال سيكون ٢٤٦ مليون دينار.

نائب المدير العام لمؤسسة التأمينات خالد الفضالة:

- **القانون الجديد لم يأت برغبة من المؤسسة بل من النواب**
- **العجز الاكتواري بلغ 19مليار دينار بسبب انخفاض عوائد الاستثمار نتيجة التقلبات الاقتصادية**
- **تتحمل الدولة الأعباء المالية البالغة 230 مليون دينار في حالة إلغاء بند السن من القانون**
- **التقاعد المبكر له تأثير مباشر على صناديق الاستثمار في "التأمينات"**
- **8 آلاف موظف يتقاعدون كل عام**
- **كلفة إلغاء الاستبدال تبلغ 900 مليون**
- **246 مليون دينار تكلفة إسقاط فوائد الإستبدال**

قنبلة موقوتة

بدوره حذر النائب عبدالله الكندري من أننا أمام قنبلة موقوتة قد تنفجر في أي وقت، بسبب تزايد أعداد المؤمن عليهم والمتقاعدين، حيث ان هناك نحو ٣٦٩ ألف موظف تم تسجيلهم لدى التأمينات و١٤٠ ألف متقاعد، إضافة إلى نحو ٥٠ ألف طالب وطالبة سيلتحقون بالوظائف خلال ٥ سنوات قادمة.

وعاد الكندري بالذاكرة إلى معاناة المواطنين من "القرض البالوني" منذ سنوات وتدخلت الحكومة بعد أن طاح الفأس بالرأس لوضع حد عبر التدخل الجراحي، لذلك تتكرر المأساة!

وأضاف أن "المواطن يتحمل أعباء والتزامات مالية متعددة من أقساط ومصاريف لذا تقدمنا باقتراح بأن يكون هناك تأمين على الحياة بعد الوفاة وسيكون التأمين هو المسدد للأقساط وان يكون حلال واذا اقساط متساوية والموظف الحكومي سيدفع لايقل عن ٦٧ ألف دينار وقدمناه على شكل قرض حسن".

وتابع: هناك ١٦صندوقا استثماريا متعثرا لدى المؤسسة وهذا يدل على التخبط، متسائلاً: لماذا نحمل المتقاعد هذه الخسائر التي تسببت فيها إدارات وصلت عبر التعيينات الباراشوتية؟

النائب عبدالله الكندري:

- **369 ألف موظف تم تسجيلهم لدى التأمينات و140 ألف متقاعد**
- **50 ألف طالب وطالبة سيلتحقون بالوظائف خلال 5 سنوات قادمة**
- **معاناة المواطنين من "القرض البالوني" مستمرة منذ سنوات**
- **المواطن يتحمل أعباء والتزامات مالية متعددة من أقساط ومصاريف**
- **هناك 16 صندوقاً استثمارياً متعثراً لدى المؤسسة وهذا يدل على التخبط**

١٤ ملياراً

من جانبه استعرض وزير المالية الأسبق بدر الحميضي، الحالة المالية للدولة قائلاً: لدينا صندوقان الأول صندوق الاحتياطي العام كان ٢١ مليارا والآن اصبح ٧ مليارات دينار بما يعني تبخر ١٤ ملياراً سيولة لسد عجوازات الميزانية لانه لدينا متوسط سعر النفط عند ٦٤ دولارا والتعادل ٧٥ دولارا، ورغم كل ذلك هناك عجز اكتواري في التأمينات بنحو ١٩ مليارا أعتقد أن العجز بسبب الهدر الحكومي.

وبين الحميضي انه تم تعديل قانون التقاعد الذي بدأ في ابريل الماضي، والآن تعديل جديد، رغم أن ٤٠ ألف شخص أخذوا قروض استبدال وإذا ما تمت زيادته إلى الضعف.. "وين رايحين"؟ علماً أن قطر والامارات والسعودية لديها نفس المشاكل فلماذا يتم تعديل القانون بهذه السرعة هل بسبب وجود ضغوط نظراً لقرب الانتخابات.

وزير المالية الأسبق بدر الحميضي:

- الاحتياطي العام تراجع من 21 إلي 7 مليارات دينار
- 14 مليار سيولة لسد عجوازات الميزانية
- 40 ألف شخص أخذوا قروض استبدال
- قطر والامارات والسعودية لديها نفس المشاكل
- لماذا يتم تعديل القانون بهذه السرعة

خطة بديلة

من جهته تساءل النائب عمر الطبطبائي "لماذا سيتم الأخذ من صندوق الأجيال القادمة وهناك مبالغ لتغطية الصندوق ولماذا لايتم وضع مختصين لإدارة الصناديق الاستثمارية التابعة لمؤسسة التأمينات.

وقال: أين الفكر الاقتصادي السليم، لوضع خطة عملية مثل الدول النفطية المتقدمة التي لا تعتمد على صناديقها أو نفطها بل على التنمية من صناعة وقطاعات أخرى مثل النرويج؟!.

وأضاف الطبطبائي قدرنا أننا نعمل على قانون التأمينات للدفاع عن جيلنا، بهدف تعديل الاعوجاج الاقتصادي في البلاد، وتساءل عن الخطة الاقتصادية التي صرف عليها مليارات، ولماذا تساهم التأمينات في صناديق خاسرة؟

وأضاف "توجد قوانين أفضل في اللجنة التشريعية لم تر النور، كما أن هناك خطة ممنهجة لمسح الطبقة المتوسطة، متساءلاً ما هو منظور الدولة الاقتصادي في القضايا الراهنة، مع العلم أن الدولة نصفها اشتراكي والنصف الآخر رأسمالي.

النائب عمر الطبطبائي:

- لماذا لايتم وضع مختصين لإدارة الصناديق الاستثمارية التابعة لمؤسسة التأمينات
- نعمل على قانون التأمينات للدفاع عن جيلنا بهدف تعديل الاعوجاج الاقتصادي
- أين الخطة الاقتصادية التي صرف عليها مليارات، ولماذا تساهم التأمينات في صناديق خاسرة؟
- هناك خطة ممنهجة لمسح الطبقة المتوسطة
- الدولة نصفها اشتراكي والنصف الآخر رأسمالي

أبناء المتقاعدين

من جانبه، أبدى عضو هيئة التدريس في كلية الدراسات التجارية الدكتور صلاح العثمان، أن المبلغ المقدر في تكلفة التعديلات الجديدة ٢٦٧ مليون دينار ستسحب من حقوق المشتركين المؤمن عليهم وهذا أمر غير عادل، طالما أنها ليست من المال العام وكل هذا الجدل يدور حول المتقاعدين فقط فماذا عن أبنائهم والجيل القادم؟ المتقاعدين والقروض التي يتقرر منحها من المؤسسة، فكيف لدولة توظف ٧٨ في المئة من مواطنيها في جهازها الحكومي وناتجها المحلي ١٤٨ مليار دولار في ٢٠١٨؟. وقال إن هذه التعديلات لن تفيد مثلاً في إيجاد فرص عمل أو غيره، وإنما ستزيد من عبء الدين الإضافي عليهم. ونوه إلى أننا الآن في وضعية أشد خطورة، خصوصاً مع تزايد أعداد الموظفين في الدولة كل عام.

الدكتور صلاح العثمان:

- التعديلات الجديدة تصل تكلفتها حوالي 267 مليون دينار ستسحب من حقوق المشتركين المؤمن عليهم
- فكيف لدولة توظف 78 في المئة من مواطنيها في جهازها الحكومي
- هذه التعديلات لن تفيد مثلاً في إيجاد فرص عمل أو غيره
- زيادة في عبء الدين الإضافي عليهم
- الكويت حالياً في وضع أشد خطورة، خصوصاً مع تزايد أعداد الموظفين في الدولة كل عام

النظام الأساسي لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
KUWAIT ACCOUNTANTS & AUDITORS ASSOCIATION

الباب الأول : اسم الجمعية ومركزها

مادة (١): انه في تاريخ ١٩٧٣/٢/١١ تأسست فيما بين الموقعين على هذا ومن ينضم إليهم بمدينة الكويت جمعية باسم «جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية»

مادة (٢): يكون مركز الجمعية في مدينة الكويت، ويجوز أن يكون لها فروعا في خارج الكويت .

الباب الثاني : أغراض الجمعية

مادة (٣): تهدف الجمعية إلى تحقيق الأغراض الأتية :

أ- رفع المستوى المهني والأدبي والثقافي للأعضاء.

ب- الدفاع عن حقوقهم وتيسير سبل العمل لهم وضمان مستقبلهم عند العجز والشيخوخة والمرض والبطالة.

ج- تزويد اعضائها بالمعلومات المتعلقة بتطورات علم المحاسبة وتشجيعهم على تبادل المعلومات فيما بينهم في اجتماعاتهم ومؤتمراتهم.

د- العمل على تنمية وتطوير الفكر المحاسبي وتشجيع ورعاية البحث العلمي في ميادين المحاسبة.

هـ- المساهمة في تنظيم قواعد مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة والعمل على الاحتفاظ بمستوى عال عند الترخيص للاشخاص ذوي المؤهلات ليصبحوا محاسبين قانونيين .

و- المساهمة في النهضة الاقتصادية بالبلاد والتخطيط لها بالتعاون مع الجهات المختصة.

ز- التعاون مع الجمعيات والهيئات المهنية والعلمية الأخرى داخل البلاد وخارجها في مجال تبادل المعلومات المهنية والتوصيات والاقتراحات في سبيل تحقيق الغايات المشتركة .

مادة (٤): لا يجوز للجمعية التعرض للمسائل السياسية أو الدينية .

الباب الثالث : عضوية الجمعية

مادة (٥)

١- شروط العضوية :

يشترط فى العضو أن يكون :

أ- حاصلا على درجة البكالوريوس فى التجارة (تخصص المحاسبة والمراجعة) أو ما يعادلها باقتراح من مجلس الادارة وموافقة الجمعية العمومية.

ب- الحاصلين على الشهادات المهنية والزمالة (تخصص محاسبة ومراجعة) بعد موافقة الجمعية العمومية العادية.

ج- حملة الدبلوم (تخصص محاسبة) من خريجي كلية الدراسات التجارية (المعهد التجاري سابقا) أو ما يعادلها.

د- أن يكون كامل الأهلية متمتعا بالحقوق المدنية وذو سمعة حسنة وغير محكوم علية بجناية أو جنحة مخلة بالشرف والأمانة مالم يكن قد رد اليه اعتباره.

٢- نوعية العضوية:

أ- أعضاء عاملون : وهم الأعضاء الكويتيون الذين يحملون بكالوريوس التجارة (تخصص محاسبة) ويباشرون مالهم من حقوق ويؤدون ما عليهم من واجبات وفقا لأحكام نظام الجمعية الأساسي ويكون لهم حق الحضور والتصويت والترشيح فى اجتماعات الجمعية العمومية .

ب- أعضاء منتسبون : وهم الأعضاء حملة البكالوريوس من غير الكويتيين وحاملى الشهادات المهنية والزمالة وحملة الدبلوم على أن لا يكون لهم حق التصويت أو حق الترشيح لعضوية مجلس الادارة.

ج- أعضاء شرف : يجوز قبول أعضاء شرف فى الجمعية من الكويتيين أو غيرهم ممن أدوا للمهنة خدمات جليلة على أن لا يكون لهم حق التصويت أو حق الترشيح لعضوية مجلس الادارة.

في اجتماع اللجنة المالية والإقتصادية الأخير لمجلس الأمة

تأسيس شركة تمويل لاستبدال المعاشات وفق الشريعة

اعلن رئيس اللجنة المالية والاقتصادية النائب صلاح خورشيد عن توصل اللجنة الى اتفاق يتضمن حلا وسطا بين الرأيين المختلفين بين الابقاء على الاستبدال وتخفيض نسبة الفائدة وبين الانتقال الى نظام الامثال، وهو الابقاء على النظامين معا بالتوافق مع الجانب الحكومي.

وبين خورشيد عقب اجتماع اللجنة بحضور وزير المالية وفريق مؤسسة التأمينات الاجتماعية ـ ان اللجنة توصلت الى اتفاق الابقاء على النظامين ومنح الحرية للمتقاعدين بالاستفادة من النظام الذي يرغبون به ، وتكون نسبة الرسوم الإداريه مابين ٤ الى ٦ ٪ فقط.

واعتبر خورشيد ان التصور الذي وصلت له اللجنة كان متكاملا لموضوع قروض التأمينات الشائك، لافتا الى ان اللجنة تحملت هذه المسؤولية لما للقانون من اهميه لشريحة المتقاعدين.

ولفت خورشيد الى ان هناك وجهات نظر مختلفة حول استمرارية نظام الاستبدال وكان هناك اقتراح لالغائه وتقديم بديل اخر ، وكانت هناك وجهات نظر أخرى تستغرب الغاء نظام قائم منذ ٤٢ سنة ، وكان الاعتراض على نسبة الفائدة التي تتراوح مابين ٦,٢ الى ١٤,٨ ٪ وفقا لسن المتقاعد ، وهذه فائدة عالية وتثقل كاهل المتقاعدين.

واضاف : بعد قرار اللجنة وبعد الإطلاع على الدراسات التي لم تأت من الخبير الاكتواري في الكويت بل من قبل جهات خارجية متخصصة في العجز الاكتواري وصلنا الى ان تكون نسبة الرسوم الإدارية من ٤ الى ٦ ٪ على أن تقوم "التأمينات" بوضع الجداول ، لافتا الى ان هناك حوالي ٤٠ الف متقاعد قاموا بالاستبدال حتى الان وسيتم تحويلهم الى نظام الاستبدال وفق الرسوم الإدارية الجديدة.

وتابع قائلا : إن اجمالي اعداد المتقاعدين مابين ١٣٥ الى ١٤٠ الف متقاعد ، ومن يحق لهم الاستبدال بالإضافة الى رقم كبير من الموظفين الذين لا يزالون على رأس عملهم حتى الان وهم الذين تجاوزت خدمتهم ٢٠ سنة من الرجال و ١٥ سنة من النساء.

وأضاف : بالنظر الى هذه الأرقام يتضح ان هناك حوالي ١٠٠ الف متقاعد مسجلون في التأمينات لم يستفيدوا من

نظام الاستبدال جزء منهم ينظر الى الجانب الشرعي ، لهذا وضعنا نظاما جديدا ـ بالاضافة الى نظام الاستبدال القائم ـ يقضي بأن تقوم موسسة التأمينات بإنشاء شركة تحت مظلتها وتملكها بنسبة ١٠٠ ٪ وتسمى شركة الخدمات التمويلية وبنظام يتوافق مع الشريعة الإسلامية وبخصم بنسبة ٤ الى ٦ ٪ حتى يتماشى مع جداول الاستبدال.

وبين خورشيد انه وفق نظام الامثال يستطيع المتقاعد ان يحصل على ١٠ أمثال الراتب او يزيد حتى يصل الى ٢٠ مثلا ، وتدير مؤسسة التأمينات هذا الامر من خلال الشركة التي تؤسسها من خلال تشريع ، ويتم وضع راس مال للشركة يحدده مجلس إدارة التأمينات.

واشار الى ان الجميع لهم الحق في الاستفادة من هذين النظامين ومن يرغب في النظام وفق الاسس الشرعية يتجه الى نظام الامثال ولفت الى ان هذا الحل تم التوافق عليه بين اللجنة الماليه والجانب الحكومي ممثلا بوزير المالية، ممهنئا المتقاعدين بالوصول الى هذا الحل الذي يفيد الجميع.

وقال خورشيد: في الوقت الذي اقدر فيه معاناة المتقاعدين اؤكد ان اعضاء للجنة المالية تحملوا الكثير من القذف والتجريح وهم يناقشون بدائل هذا القانون والعمل على معالجته رغم ان اخرين هربوا من المواجهة والمعالجة لكن نحن في المالية واجهنا هذه القضية وتمت معالجتها بطريقة مهنية وواقعية وحرفية ومن خلال اجتماعات كثيرة لحسم الموضوع حتى توصلنا الى افضل الحلول على هذا الصعيد

وشكر من ايد ومن وعارض لتوجهات اللجنة ،واضاف: سامح الله كل من تعرض الينا في القضية وادعى اننا لم نعالج الموضوع بالشكل الصحيح وأؤكد ان اجتماعاتنا كانت مستمرة حتى في العطلة البرلمانية في وقت كان بعض النواب يستمتع في إجازته خارج البلاد حتى من اعضاء اللجنة الذين قاموا بزيارات خارجية لكننا ابينا الا وان ننجز الموضوع لنرفع معاناة المتقاعدين وقمنا بإنجاز هذا القانون.

رسوم إدارية

وبالنسبة للاستبدال قال : هناك رسوم ادارية تقر حيث كان يحصل من المتقاعد مانسبته ١٤,٨ كحد اقصى حسب العمر الى ٦,٢ وهذه النسبة مبالغ فيها لذا تم تخفيضها لتكون ٦ بدلًا من ١٤ بالمائة كحد اقصى ومن ٦,٢ الى ٤ بالمائة وهذا يعتبر تحولا كبيرا سيخفف عن المتقاعدين بعد ان كانت كواهلهم مرهقًة بسبب النسبة الكبيرة التي تحصل منهم

واوضح ان نظام الأمثال قائم وهو يتمثل في الشركة الخاصة بالخدمات التمويلية حيث تقوم هذه الشركة بإعطاء المتقاعد القرض بضمانة التأمينات الاجتماعية بعكس السابق حيث كان يحصل على القروض من البنوك التجارية ويستغل استغلالًا غير سليم بالفوائد المتراكمة عليه.

واكد ان التأمينات ستقوم بتأسيس هذه الشركة ليستفيد منها المتقاعد بالحصول على الأمثال التي قد تصل الى عشرين مثلا بإمكان المتقاعد الحصول عليها

في شأن متصل، اوضح خورشيد ان "المالية" أنجزت الاسبوع الماضي تقريرها بشان تعديل على قانون التقاعد المبكر يقضي بخفض نسبة الاستقطاع على الامثال السبعة التي تمنح بلا فائدة من ٢٥ الى ١٠ ٪ فقط.

النائب صلاح خورشيد:

- **حل وسط بين الابقاء على الاستبدال وتخفيض نسبة الفائدة وبين الانتقال الى نظام الامثال**
- **اللجنة توصلت الى اتفاق الابقاء على النظامين ومنح الحرية للمتقاعدين بالاستفادة من النظام الذي يرغبون به**
- **نسبة الرسوم الإدارية من 4 الى 6٪ على أن تقوم "التأمينات" بوضع الجداول**
- **٤٠ ألف متقاعد قاموا بالاستبدال حتى الآن وسيتم تحويلهم الى نظام الاستبدال وفق الرسوم الإدارية الجديدة**
- **١٠٠ ألف متقاعد مسجلون في التأمينات لم يستفيدوا من نظام الاستبدال**

ينص على إلغاء الفوائد المعمول بها ويستعاض عنها برسوم إدارية

اقتراح لـ «الاستبدال» وفق الشريعة

وفق قواعد الشريعة الإسلامية، وعمليات التمويل الشرعية، واتساقاً مع فتوى وزارة الأوقاف ٢٠١٠، أعد عدد من النواب اقتراحاً بقانون للاستبدال «قروض المتقاعدين»، بحيث تلغى الفوائد المعمول بها راهناً، ويستعاض عنها برسوم إدارية لا تتجاوز ٦ في المئة وفق أعمار المتقاعدين.

الاقتراح الجديد الذي سيأخذ صفة الاستعجال ويحظى بموافقة واسعة من النواب، يرتكز على أحكام الشريعة، وتم اعداده من قبل متخصصين في نظام التمويل الإسلامي، موضحة أن الاقتراح الزم المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بتحديد سقف للرسوم الإدارية، بحيث لا تتجاوز ٦ في المئة وفق أعمار المتقاعدين، كما أنه يسمح لمن استبدل وفق النظام القديم ولم ينه مديونيته، سداد ما تبقى عليه من مبلغ وفق القانون الجديد في حال اقراره.

وفي حال اقرار الاقتراح الجديد، تنتفي الحاجة إلى إنشاء شركة للخدمات التمويلية تقدم ١٠ أمثال الراتب للموظف والمتقاعد بخصم لا يتجاوز ٦ في المئة، وفق ما تم الاتفاق عليه في اجتماع اللجنة المالية الأخير، لافتة إلى أن المقترح يهدف إلى ايجاد مخرج لفوائد الاستبدال التي تشكل معضلة للمتقاعدين.

وقالت عضو اللجنة المالية النائب صفاء الهاشم لـ «الراي» إن الاستجواب المقدم من النائب هايف إلى وزير المالية اعتمد على أنه تم التصويت في اللجنة المالية البرلمانية على نظام الاستبدال والأمثال، وهذا غير صحيح، فنحن إلى الآن لم نصوت بشكل نهائي، وما زالت فكرة الاستبدال هي الموجودة، موضحة أن «الأمثال» خطأ كبير ولا يمكن أن اقبل به، وسأسعى بكل ما اجتهدت لعدم قبوله، ومن أسوأ تفاصيله أنه يتم توريث الدين بالاضافة إلى أنه مرة واحدة في العمر، ولا يمكن الاستبدال أثناء الخدمة.

النائبة صفاء الهاشم:

- لم يتم التصويت في اللجنة المالية البرلمانية على نظام "الاستبدال" و "الأمثال"
- «الأمثال» خطأ كبير ولا يمكن أن اقبل به
- من أسوأ تفاصيل "الأمثال" أنه يتم توريث الدين بالاضافة إلى أنه مرة واحدة في العمر

مقرر لجنة الميزانيات والحساب الختامي أعد دراسة مكملة عن تكلفة حالات الاستبدال

العدساني: تسوية أوضاع المتقاعدين المستبدلين لرواتبهم بتحديد المده ووضع نسب جديدة غير مكلفة على المال العام

أعد مقرر لجنة الميزانيات والحساب الختامي النائب رياض العدساني دراسة عن تكلفة حالات الاستبدال التي تحملتها الخزانة العامة للدولة وتكرار ذات الملاحظات التي شابتها سابقا في البدائل المقترحة الحالية.

الملخص العام – تمهيد

لنظام الاستبدال عدة خيارات للاستفادة منه كميزة تأمينية اختيارية للخاضعين لنظام التأمينات الاجتماعية، منها ما هو ملغى قانونا، ومنها ما هو قائم حتى تاريخه.

الموضوع

ووفق الدراسة التي نشرتها "الأنباء"، فقد أشار النائب العدساني إلى أن الخزانة العامة للدولة تحملت، تاريخياً، تكاليف إلغاء الاستبدال عن المستبدلين من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية مرتين بقيمة جاوزت الـ ١ مليار دينار، كانت إيجازا: ومن خلال دراسة الوثائق البرلمانية والبيانات المالية، لم تقدم الحكومة تصورا دقيقا عند وجود رغبة نيابية في إيجاد حلول تشريعية للمرة الثانية المبينة في الجدول السابق (لا في تكلفته، ولا في أعداد المستبدلين ممن استبدلوا لمدى الحياة والمدة المتزايدة) قبل إلغاءه.

حيث أشارات تقديرات الحكومة آنذاك إلى أن تكلفة تحمل الخزانة العامة لإلغائه تقدر بـ ٤٥٠ مليون دينار وقابلها افتراض نيابي بصحة هذه التقديرات، وقد أثبت بيانات الحساب الختامي أن التكلفة الفعلية فاقت التكلفة التقديرية كما تم بيانه، علما أن المستبدلين الذين عولجت أوضاعهم في سنة ٢٠٠٦ بصدد تصفية حالاتهم قريبا مع السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١.

وكنتيجة نهائية لهذه الدراسة التي تأتي مكملة للدراسة السابقة التي تم إعدادها عن بدائل الاستبدال وآثاره المترتبة، فإنه يجب ألا تكرر هذه الملاحظة التي حدثت سابقا عند إلغاء استبدال المدة المتزايدة ومدى الحياة في سنة ٢٠٠٦ مع التوجه الحالي بإلغاء الاستبدال محدد المدة والاستعاضة عنه بنظام بديل وهو (الأمثال).

حيث ان استمرار تقديم تكلفة هذا التوجه بأرقام لم يتم حسمها ولم يتم الوقوف على حقيقتها وغير منسجمة مع الحسابات الختامية للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ولا مع إحصائياتها التي توقت عن تحديثها، سيؤثر حتما على تنفيذ الميزانية العامة للدولة التي تعاني من عجز للسنة السادسة على التوالي.

كما أن هذه المعالجة يجب ألا تكون من الاحتياطي العام للدولة الذي فقد ٤٥٪ من أمواله خلال السنوات الماضية، ولن يصمد في تمويل الميزانية العامة للدولة وغيرها من الالتزامات الحالية والمستقبلية إلا لسنوات معدودة قدرتها الحكومة ما بين ٢٠٢٠ – ٢٠٢٤ في ظل الاستمرار في تقلبات أسعار النفط.

وكتوصية في هذه الدراسة، فإنه يجب على الحكومة تقديم بيان مكتوب يبين فيه التكلفة الحقيقة لإلغاء نظام الاستبدال محدد المدة، وعدد المستفيدين، مع بيان كيفية التنفيذ والمعالجة، وأن النظام المقترح الجديد (نظام الأمثال) لا يؤثر على المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية اكتواريا، كي لا تتحمل الخزانة العامة آثارها مستقبلا فيما بعد.

مع التأكيد على ما جاء في الدراسة السابقة من حلول لا

تكلف المال العام عبر إعادة تسوية أوضاع المستبدلين الحاليين لخيار محدد المدة عبر مراجعة النسب الافتراضية المفروضة على مبالغ استبدالهم بنسب أقل تم تحقيقها فعليا كما كان مقرا تشريعيا في السابق عند إلغاء خياري الاستبدال للمدة المتزايدة ومدى الحياة قبل إلغائه بتشريع آخر يحمل الخزانة العامة أعبائها كاملة، مع)إنشاء صندوق ثامن للتأمينات يكون هدفه منح القروض الحسنة والميسرة وتأمين هذه المبالغ(أو (اللجوء إلى البنوك بضوابط وإشراف ومراقبة من الدولة تحمي المتقاعد).

علما أنه منذ إدخال التعديلات التشريعية في سنة ٢٠٠٥ على نظام الاستبدال محدد المدة بجداوله المعمول بها حاليا كنتيجة لهذا التعديل، فإن المستبدلين دفعوا نحو ٥٢٩ مليون دينار كعوائد استبدال، مع تنامي المبالغ المدفوعة لهم بنسبة ٣٩٢٪ لتصل إلى ٩٩٢ مليون دينار، وتغير في سلوك المستبدلين نحو الاتجاه لسداد ما يحصلون عليه من مبالغ استبدالية على مدى ١٥ سنة بعدما ألغي الاستبدال مدى الحياة.

مما يتطلب دراسة فنية لهذا الأمر بتوفير مصادر تمويلية للمتقاعدين منخفضة التكاليف وبفترات سداد لا ترهقهم بما يحفظ حياتهم المادية على نحو أفضل.

التقرير

أولا: الحالات التي تحملت فيها الخزانة العامة للدولة أعباء الاستبدال

الحالة الأولى

نبذة تاريخية

في دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي السابع، أقر مجلس الأمة في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٥ يونيو ١٩٩٣ مشروع قانون في شأن)الإعفاء من خصم الجزء المستبدل من المعاش التقاعدي(الذي أصدره المجلس الوطني بعدما تجاوبت الحكومة مع الرغبة الشعبية في تخفيف العبء عن المواطنين بعد تعرض أموالهم وممتلكاتهم للسرقة والنهب والتدمير جراء العدوان العراقي الغاشم.

وبين المرسوم بالقانون المشار إليه أعلاه في مواده ومذكرته الإيضاحية:

يوقف خصم الجزء المستبدل من المعاش المستحق لحالات الاستبدال التي تمت قبل ٢ أغسطس ١٩٩٠، وتتحمل الخزانة العامة المبالغ المطلوب ردها بالطريقة التي يصدر بها قرار من وزير المالية بعد أخذ رأي مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

التكلفة الفعلية

بتاريخ ٢٧ أكتوبر ١٩٩٣، وافقت وزارة المالية على المبالغ التي احتسبتها المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والتي بلغت قيمتها أكثر من ٥٣٩ مليون دينار (المبلغ كاملا ٥٣٩,٥٥٦,٠٢٨,٥٦٠ دينار – خمسمائة وتسعة وثلاثين مليونا وخمسمائة وستة وخمسين ألفا وثمانية وعشرين دينارا وخمسمائة وستين فلسا).

وقد تقرر سداد المبلغ المذكور على أقساط شهرية تقارب الـ ٢٧ مليون دينار سنويا لمدة ٢٠ سنة على النحو المبين أدناه.

تاريخ الانتهاء الفعلي من السداد

تبين ميزانية المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية أنه تم الانتهاء من سداد الأقساط المستحقة على الخزانة العامة خلال السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ استجابة لرغبتها في أداء ما عليها دفعة واحدة.

الحالة الثانية

نبذة تاريخية

في دور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي العاشر، أقر مجلس الأمة في جلسته المنعقدة بتاريخ ١ يونيو ٢٠٠٥ تعديلات على بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية، ونشر بعدها في الجريدة الرسمية بالقانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٥.

وبينت المذكرة الإيضاحية لهذا القانون أنه سيقوم على:

تصفية أوضاع المستبدلين لمدى الحياة وإلغاء الاستبدال للمدة المتزايدة بعدما يقومون بسداد أصل القيمة الاستبدالية مضافا إليها جزء محدودا للغاية من ريع الاستثمار الذي فات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بسبب صرف تلك المبالغ.

وكان السبب في إقرار هذا التشريع:

رغبة عدد كبير من المواطنين - خاصة كبار السن - في إيجاد وسيلة تشريعية مناسبة لهم لإيقاف الأجزاء المستبدلة من معاشاتهم مدى الحياة ليتسنى لهم الاستفادة منها كاملة في وقت معقول.

التعديلات على التشريع المقر في الدور الأول من الفصل التشريعي الحادي عشر، أقر مجلس الأمة في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٧ يوليو ٢٠٠٦ تعديلات أخرى على القانون سالف الذكر أعلاه، ونشر في الجريدة الرسمية بالقانون رقم ٤٣ لسنة ٢٠٠٦.

وبينت المذكرة الإيضاحية للقانون الجديد أنه رؤى:

تقديم مزيد من التيسيرات على المستبدلين لمدى الحياة

والمدة المتزايدة عبر سدادهم لأصل القيمة الاستبدالية التي حصلوا عليها في حين تتحمل الخزانة العامة كامل المبالغ المضافة على هذه القيم المتمثلة في (عائد الاستثمار + مقابل التكافل).

السبب في التعديلات الجديدة

يكشف التقرير الـ ١ لـ (لجنة الشؤون المالية والاقتصادية) البرلمانية المؤرخ في ٩ نوفمبر ٢٠٠٥ أن الحكومة ممثلة بوزير المالية آنذاك أوضحت:

أن الاقتراحات المقدمة بتحمل الخزانة العامة لتكلفة (عائد الاستثمار + مقابل التكافل) في حالات الاستبدال لمدى الحياة والمدة المتزايدة ـ التي تم إقرارها كقانون كما تم بيانه سلفا ـ عالية نسبية مقارنة بالقانون الذي تم إقراره. في حين بينت (لجنة الشؤون المالية والاقتصادية) البرلمانية رأيها في تقريرها المذكور:

أن هذه التكاليف بفرض دقتها يمكن تغطيتها من الفوائض المالية، وستعالج مشكلة ٦١ ألف حالة استبدال، مما يتطلب أن تمد الدولة رعايتها لهؤلاء كمساعدة لهم، حيث كان عدد حالات المستبدلين لمدى الحياة والمدة المتزايدة وفق ما ورد في تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية ٦١,٠٥٥ حالة.

التكلفة الفعلية

تكشف بيانات الميزانية للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية أن التكلفة الفعلية التي تحملتها الخزانة العامة لـ (عائد الاستثمار + مقابل التكافل) في حالات الاستبدال لمدى الحياة والمدة المتزايدة كانت ٥٤١ مليون دينار تم سدادها على ٣ سنوات.

وفي الوقت الذي تم سداد ما على الخزانة العامة من التزامات في هذا الشأن، فإن حالات الاستبدال لمدى الحياة والمدة المتزايدة آخذة في التناقص تدريجيا سنة بعد أخرى، حيث يتوقع الانتهاء منها في سنة ٢٠٢٠/٢٠٢١ بعدما كانت نحو ٥٤ ألف حالة بعد عام من إقرار القانون المعدل.

علما ان المؤسسة توقفت عن تحديث موقعها الإلكتروني منذ سنة ٢٠١٧.

ثانيا: النتائج

❖ النتيجة الأولى

إن حالات تحمل الخزانة العامة للأعباء المالية عن المستبدلين ليست جديدة في تاريخ الميزانية العامة للكويت، بل سبقتها حالتان في سنوات ماضية بقيمة تجاوز المليار دينار لأسباب وظروف معينة.

❖ النتيجة الثانية

إن بعض المعالجات التي تمت على (نظام الاستبدال) سابقا في سنوات الفوائض المالية التي ازدهرت فيها الخزانة العامة للدولة نتيجة لارتفاع أسعار النفط غير ممكنة في الوقت الراهن، خاصة مع عدم قدرة الحكومة على ضبط سقف المصروفات الذي وصل إلى ٢٢,٥ مليار دينار في السنة المالية الحالية مع عدم إيجادها لحلول واقعية لتنويع مصادر الدخل ومعالجة الملفات الشائكة كـ «تسوية حساب العهد ليعود إلى مستوياته الطبيعية – معالجة التدني في القدرة التنفيذية للمشاريع الإنشائية – الهدر في الجهات الحكومية» بما يمكنها من الاستدامة المالية.

حيث تسبب انخفاض أسعار النفط عن مستوياته التاريخية للسنة المالية السادسة على التوالي ابتداء من السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ حتى السنة المالية الجديدة ٢٠١٩/٢٠٢٠ بعجز في الميزانية العامة للدولة بما يقارب الـ ٣٧ مليار دينار منها ١٩مليار دينار تقريبا عجز فعلي تم تمويله من الاحتياطي العام للدولة.

علما أنه تم استعراض الحالة المالية للدولة في الجلسة الختامية لمجلس الأمة بتاريخ ٣ يوليو ٢٠١٩، وقد تبين فيها:

١ – ان الاحتياطي العام فقد ٤٥٪ من أمواله خلال ٥ سنوات فقط.

٢ – وجود قدرة متدنية لدى الاحتياطي العام لتمويل الاحتياجات الحالية والمستقبلية للميزانية العامة للدولة متراوحة وفق تصورات الحكومة ما بين سنتي ٢٠٢٠ و٢٠٢٤ في ظل تذبذب أسعار النفط.

٣ – عدم وجود مصادر متنوعة وكافية لتغذية الاحتياطي العام بالأموال اللازمة مع ما يقابلها من سحوبات مالية كبيرة تفوق تدفقاته النقدية الحقيقية الداخلة إليه، رغم جهود لجنة الميزانيات والحساب الختامي الأخيرة بالتنسيق مع الجهات الحكومية لتعزيزه بـ ٨ مليارات دينار من الأرباح المحتجزة لدى الجهات الحكومية ذات الميزانية المستقلة للحفاظ على استقراره المالي قدر المستطاع.

٤ – تكلفة فوائد الاقتراض الذي تدفعه الكويت (خاصة الاقتراض الخارجي) أعلى بكثير مما يحققه الاحتياطي العام من عوائد مالية.

❖ النتيجة الثالثة

استمرار عدم وضوح البيانات المقدمة في كل من «عدد المستفيدين من إلغاء الاستبدال محدد المدة – التكلفة الحقيقية نتيجة لهذا الإلغاء – نوع المعالجة المحاسبية»، مع

عدم اتساق البيانات المتداولة مع إحصائيات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وحساباتها الختامية.

علما أن عدم وضوح «التكلفة الحقيقية لإلغاء الاستبدال وعدد المستفيدين منه» ليست سابقة في تاريخ الميزانية العامة للكويت، بل كانت أيضا عندما تم إقرار قانون إلغاء الاستبدال عن المدة المتزايدة ومدى الحياة كما تم بيانه سلفا مما ينتفي معه الحاجة إلى التكرار.

ثالثا: التوصيات

١ ـ تقديم الحكومة لبيان مكتوب ماليا وإحصائيا يبين فيه بوضوح العناصر الآتية:

- عدد المستفيدين الفعليين من مقترح إلغاء الاستبدال محدد المدة.
- التكلفة الحقيقية لمقترح إلغاء الاستبدال محدد المدة بما يتسق مع بيانات الحساب الختامي للسنة المالية المنتهية الأخيرة ٢٠١٨/٢٠١٩.
- نوع المعالجة لتسوية هذه التكلفة)الخزانة العامة أم المقاصة بين نظامي الاستبدال والأمثال(.
- في حال كانت تسوية تكلفة هذا المقترح على الخزانة العامة، كم عدد السنوات المخططة لدفعه، مع بيان ما إذا كان الاحتياطي العام للدولة قادرا على دفع تكاليف هذا المقترح جنبا إلى جنب مع الالتزامات الحالية والمستقبلية لتمويل الميزانية العامة للدولة في ظل تذبذب أسعار النفط.
- بيان مدى تأثير نظام الأمثال المطبق بصورته الحالية والاقتراحات الجديدة بشأنه على العجز الاكتواري للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

٢ ـ معالجة أوضاع المستبدلين الحاليين عبر مقترح:

قيام المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بالتنسيق مع مجلس الأمة بصياغة جداول جديدة للاستبدال لمعالجة قضية المستبدلين الحاليين بهدف تسوية أوضاعهم دون تكلفة على المال العام عبر وضع نسب جديدة للاستبدال تراعى فيها العوائد الاستثمارية المحققة فعليا ومعدلات الوفيات الفعلية خلال السنوات الـ ١٥ السابقة بدلا من النسب الافتراضية المطبقة حاليا المفارقة للواقع.

مع التنويه إلى أن هذا المقترح سبق إقراره بالقانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٥ لمعالجة أوضاع المستبدلين لمدى الحياة والمدة المتزايدة عبر سدادهم لأصل القيمة الاستبدالية مضافا إليها جزء محدودا للغاية من ريع الاستثمار الذي فات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بسبب صرف تلك المبالغ.

إلا أنه تم التعديل على هذا القانون لاحقا لتتحمل الخزانة العامة كامل هذه الأعباء على النحو الذي سلف بيانه مما ينتفي معه الحاجة إلى التكرار.

٣ ـ توفير مصادر تمويل جديدة للمتقاعدين عبر مقترحي:

البديل الأول:

إلغاء نظامي الاستبدال والأمثال، والعمل على إدخال تعديلات تشريعية جديدة على قانون التأمينيات الاجتماعية ينشأ بمقتضاها صندوق ثامن للمؤسسة يكون تحت إدارتها ترصده فيه الأموال اللازمة لتقديم (قروض حسنة بدون فائدة ـ قروض ميسرة للمتقاعدين بالتنسيق مع بنك الكويت المركزي طبقا لشروطه) مع فحصه اكتواريا، والقيام بتأمين هذه القروض من قبل شركات التأمين المتخصصة في هذا المجال.

البديل الثاني:

اللجوء إلى البنوك بضوابط وإشراف ومراقبة من الدولة تحمي المتقاعد وفق شروط وتعليمات بنك الكويت المركزي، وبذلك تتشارك المصارف في هذا المقترح عبر توفير تسهيلات ائتمانية للمتقاعدين ويحد من تعثر أصحاب ملف الاستبدال كونهم تفرض عليهم تكاليف عالية على المبلغ المستبدل وفق الشروط المطبقة حاليا من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

رابعا: الخلاصة

إن هذه الدراسة الجديدة تأتي مكملة للدراسة التي سبقتها حول (بدائل الاستبدال وأثرها على المركز المالي للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والميزانية العامة للدولة) والتي جاء فيها:

أنه لا نتوقع لدولة رشيدة أن تسمح لمؤسساتها المشرفة على نظام التأمينات الاجتماعية بالإفلاس، كما لا نتوقع أن يرضى مجتمع راشد بأن يغدق نظامه للتأمينات الاجتماعية على جيل مقابل التضحية بجيل قادم.

حيث يجب القيام بدراسة موضوعية فيما يتعلق بنظام الاستبدال ومعالجته بطريقة فنية محكمة لا تؤثر على (المركز المالي للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية) و(الاحتياطي العام للدولة) مع السعي لتوفير أفضل الخدمات للمتقاعدين وعدم إرهاقهم ماليا. إذ إن نظام الاستبدال بصورته المطبقة حاليا ترهق كاهل المستفيد من هذه الميزة التأمينية الاختيارية لوجود فرضيات مفارقة للواقع العملي، في حين أن نظام الأمثال بصورته المطبقة حاليا والقائمة على ذات المبدأ لنظام الاستبدال ستستنزف الموارد المالية للمؤسسة وستؤثر على مركزها المالي على المدى المنظور لفوات عوائد استثمارية

كان من الممكن تحقيقها مع عدم إمكانية قياس تأثيرها في ظل عدم بيان مدى خضوع (نظام الأمثال) للفحص الاكتواري من عدمه. حيث إنه عندما أدخلت التعديلات التشريعية في سنة ٢٠٠٦ على بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية لإلغاء نظامي الاستبدال مدى الحياة والمدة المتزايدة، لم تكن التقديرات الحكومية المقدمة لمجلس الأمة والمقدرة بـ ٤٥٠ مليون دينار متطابقة مع البيانات الواقعية، بل كانت كما يلي: تحملت الخزانة العامة أعباء فعلية بقيمة إجمالية بلغت ٥٤١ مليون دينار، في الوقت الذي كانت فيه أصل القيمة الاستبدالية للمستبدلين تبلغ ٤٦٥ مليون دينار والتي سيتم الانتهاء من تصفيتها في السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ وفق توقعات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

وعليه، لا يجب بأي حال من الأحوال تكرار هذه الملاحظة في المعالجة التشريعية الجديدة لأصحاب الاستبدال محددة المدة عبر تقديم تصور بتقديرات غير دقيقة أو مكتملة عن تكلفة هذا المقترح الذي يجب دراسته على أسس فنية وليست سياسية، كي يتم تجنيب المركز المالي للمؤسسة والاحتياطي العام للدولة أي آثار سلبية مستقبليا.

علما ان أصل القيمة الاستبدالية لأصحاب الاستبدال محددة المدة تفوق أصل القيمة الاستبدالية لأصحاب الاستبدال مدى الحياة والمدة المتزايدة في السنة عولج فيها تشريعيا. الأمر الذي يعني أن تكلفة هذا المقترح المتداولة حاليا بحاجة إلى توضيحات كتابية من قبل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية على النحو الموضح في التوصيات الواردة في هذه الدراسة.

والجدير بالذكر:

١ ـ منذ إقرار الجداول الجديدة للاستبدال محددة المدة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٥ وحتى السنة المالية المنتهية الأخيرة، دفع المستبدلون ٥٢٩ مليون دينار كعوائد استبدال مع ارتفاع نسبة المبالغ المدفوعة فعليا للاستبدال محددة المدة من قبل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بنسبة ٣٩٢٪، تسجل محاسبيا كإيرادات للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ويتم ترحيلها للصناديق التأمينية كل فيما يخصه.

٢ ـ ميل المستبدلين بعد (إلغاء الاستبدال مدى الحياة) من القانون تجاه (الاستبدال محدد المدة على ١٥ سنة) كبديل آخر لهم.

الأمر الذي يتطلب دراسة أسباب هذا الأمر لتوفير بدائل للمتقاعدين توفر لهم احتياجاتهم الائتمانية على فترات سداد طويلة غير مرهقة وبأقل تكلفة ممكنة بما يضمن لهم حياة أسرية مستقرة ماليا في ظل تنامي الغلاء وتكاليف الحياة المتزايدة.

#	السنة	التكلفة	السبب	مدة الالتزام الفعلية على الخزانة العامة
1	1991	540 مليون دينار	تخفيف العبء عن المواطنين بعد الغزو العراقي الغاشم.	15 سنة
2	2006	541 مليون دينار	رغبة المستبدلين في الاستفادة من رواتبهم التقاعدية كاملة في وقت معقول بعدما أرهقتهم تكاليف الاستبدال مع وجود فوائض مالية لدى الخزانة العامة للدولة لمعالجة هذا الأمر.	3 سنوات

الجدولة المقترحة للسداد	
تاريخ بدء السداد	1 يوليو 1992
تاريخ انتهاء السداد	30 يونيو 2012
القسط السنوي	26,977,801,428 دينار

المصدر: ميزانية المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية

المدة الفعلية للسداد	15 سنة
المدة المتفق عليها للسداد	20 سنة

تكلفة تحمل الخزانة العامة لأعباء الاستبدال عن المستبدلين لمدى الحياة والمدة المتزايدة وفق بيانات الحكومة المقدمة لمجلس الأمة	
تكلفة القانون 30 لسنة 2005	تكلفة الاقتراحات التي أقرت لاحقا بالقانون رقم 43 لسنة 2006
222 مليون دينار	450 مليون دينار

المصدر: تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية

السنة المالية	المبلغ
2007/2006	243,053,000
2008/2007	232,700,000
2009/2008	65,472,000
الإجمالي	541,225,000

المصدر: ميزانية المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية عن السنوات المالية المشار اليها ـ د.ك

عوائد الاستبدال الفعلية	
2006/2005	51,315,546
2007/2006	39,512,132
2008/2007	45,930,468
2009/2008	46,136,463
2010/2009	45,123,237
2011/2010	44,903,522
2012/2011	42,980,100
2013/2012	42,323,966
2014/2013	38,222,955
2015/2014	36,415,529
2016/2015	32,309,731
2017/2016	21,531,120
2018/2017	22,086,070
2019/2018	20,747,500
الإجمالي	529,538,338

المصدر: الحسابات الختامية للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية عن السنوات المالية المشار إليها ـ د.ك (المبالغ مقربة)

يبين الجدول ادناه تفاصيل العجز في الميزانية العامة للدولة في كل سنة مالية منذ نشأته حتى تاريخه		
السنة المالية	قيمة العجز	ملاحظات
2015/2014	2,721,057,802	عجز فعلي
2016/2015	5,975,354,581	عجز فعلي
2017/2016	5,918,325,577	عجز فعلي
2018/2017	4,847,763,821	عجز فعلي
2019/2018	9,192,595,000	عجز مقدر
2020/2019	8,269,430,400	عجز مقدر

المصدر: ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية وحساباتها الختامية عن السنوات المالية المشار إليها – د.ك (المبالغ مقربة)

البيان الأول: بتاريخ 8 سبتمبر 2019		
عدد المستفيدين	التكلفة	نوع المعالجة
35 الف مستفيد	200 ـ 240 مليون دينار	الخزانة العامة
البيان الثاني: بتاريخ 22 سبتمبر 2019		
عدد المستفيدين	التكلفة	نوع المعالجة
35 الف مستفيد	267 مليون دينار	مقاصة بين (نظام الأمثال) و(نظام الاستبدال)

مشيراً إلى أنه يكبل النفقات العامة الجارية والثابتة

ارتفاع النفقات العامة 5 أضعاف في 17 عاماً

أشار تقرير الشال الاقتصادي إلى أن قانون التقاعد المبكر "ترقيعي" ، وهدفه ببساطة إفراغ القطاع العام من بعض شاغلي وظائفه على مستوى القاعدة والقيادة وسيضخم من حجم الأزمة القادمة وتداعياتها.

وأوضح التقرير أن العاملين في القطاع العام كما في ٣٠ يونيو ٢٠١٧ بحدود ٣٤٥,١ ألفاً من المواطنين أو ما نسبته ٧٦,٨ في المئة من إجمالي العاملين في القطاع الحكومي ، غالبيتهم من صغار السن، بينما القادمون إلى سوق العمل خلال السنوات الخمس عشرة المقبلة بحدود ٤٥٠ ألف مواطن، وإفراغ القطاع العام من بعض منتسبيه، وهو ما سيؤدي إلى إهدار موارد يمكن أن تساهم جوهرياً في تحقيق استدامة واستقرار للاقتصاد الكويتي. ورغم ضخامة جانب النفقات العامة، البالغة ٥ أضعاف ما كانت عليه في عام ٢٠٠٠، أي قبل ١٧ سنة، فإنها باتت مكبلة بنفقات جارية وثابتة.

وأشار إلى أن التعليم والخدمات الصحية في تردٍ، والوظيفة لم تعد بحاجة إلى تعليم.

وقد تجاوز ضغوط المدى القصير بحلول ترقيعية مثل مشروع قانون التقاعد المبكر، لن يؤدي إلا إلى زيادة حجم الأزمة بالمساهمة في دحرجتها إلى المستقبل، ليدفع كل ثمنها جيل لا يشارك حالياً في سلطة اتخاذ القرار.

وقال التقرير لم يبلغ أداء الإدارة العامة في الكويت ذلك المستوى الهابط الذي بلغه في الوقت الحالي، يحدث ذلك رغم أن القطاع العام يوظف كويتياً بالغاً مقابل كل كويتي بالغ ، وذلك يعني أن لدى الكويت أكبر حكومة في تاريخ الأمم.

ويعجز راسمو السياسة في البلد عن خلق أي وظيفة حقيقية ضمن القطاع العام أو خارجه، لذلك ترتفع سنوياً أرقام البطالة المقنعة ضمن القطاع العام، أو حتى ضمن العمالة المواطنة المدعومة والعاملة في القطاع الخاص.

والسبب في تردي مستوى الأداء في الإدارة العامة، هو ببساطة ناتج عن تكدسها في القطاع العام حتى باتت السعة المكانية مشكلة كبرى، إضافة إلى ندرة العمل المتاح لها، وقيادتها تأتي بتوظيفات البراشوت أسوة بمحاصصة تشكيل مجلس الوزراء، أي مشكلة قاعدة وأزمة قيادة.

وقد سبق للحكومة في عام ٢٠٠٧ أن شجعت على التقاعد المبكر في القطاعات العسكرية الثلاثة زائداً القطاع النفطي، وجاءت النتائج كارثية، حيث أفرغت تلك القطاعات من أفضل منتسبيها وأنضجهم، بينما استمر فاسدوها، وجاءت النتائج كارثية على مستوى الأداء، وذلك ما سوف يتكرر على كامل القطاع العام هذه المرة.

وأشار التقرير إلى أن وضع سوق النفط، وأحداث المنطقة الجيوسياسية، يحتاجان إلى سياسات وقرارات مسؤولة، فيها الكثير من التضحية.

وأورد التقرير أربعة ملاحظات أساسية على القانون هي:

أولاً: تعتمد سلامة نظام التأمين الاجتماعي على مراعاة دقيقة لأثر كل سياسة أو قرار مالي على توازن التدفقات المالية الداخلة والخارجة، في الحاضر، والأهم في المستقبل، وتزداد حساسية تلك السياسات والقرارات في الكويت، لأن توازن تلك الصناديق في الحاضر والمستقبل يعتمد بدرجة طاغية على أوضاع المالية العامة.

وحالياً تشمل مظلة التقاعد حالياً نحو ١٣٥ ألف مواطن، يبلغ عدد العاملين في الحكومة من المواطنين نحو ٣٣٥ ألف عامل، يضاف إليهم نحو ١٠٠ ألف مواطن عامل في القطاع الخاص، ويبلغ عدد المرشحون إلى سوق العمل من المواطنين حتى عام ٢٠٣٥ نحو ٤٢٠ ألف مواطن، ومن هم خارج المظلة حالياً، هم مستقبل متطلبات وإستقرار النظام.

ثانياً : ان توازن صناديق التقاعد يعني ضرورة قدرتها على زيادة تدفقاتها المالية الداخلة لتتمكن على الدوام من ملاقاة إحتياجات الزيادة في إعداد المتقاعدين ، مع إحتمال ارتفاع معاشات المتقاعدين بين فترة وأخرى كلما ارتفعت معدلات التضخم.

420 ألف مواطن قادم إلى سوق العمل حتى عام 2035

العجز الإكتواري يمثل 11٪ من إحتياطي الأجيال القادمة

وضبط التوازن في جانب التدفقات المالية الداخلة يأتي من مصدرين، الأول، هو إشتراكات العاملين ومعظم مصدرها في الكويت المالية العامة وليس دخل من نشاط اقتصادي مستدام، والثاني، هو دخل استثمارات تلك صناديقها والذي لا يفترض أن يقل عن معدل ٦٪ سنوياً.

أما ضبط التوازن في جانب التدفقات الخارجة فيأتي من الحرص على العدالة بين الأجيال، بمعنى أن لا ينحاز الإنفاق من أموال التأمينات لصالح جيل لأن لديه سلطة إتخاذ قرار بما يسبب عجز يدفع ثمنه باهظاً متقاعدوا المستقبل.

ثالثاً : ان نظام التأمينات الحالي في الكويت مصاب من أكثر من مصدر، فالمالية العامة منهكة بسبب سوء إدارة الجيل الحالي لها، ودخل استثمارات صناديق التأمينات ضعيف بلغ ٥,٦٨٪ للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧، وهبط إلى ٣,٩٧٪ للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨. ولعقاب مسؤولي الحكومة ومسؤولي التأمينات على ذلك الأداء، إنفلتت سياسات شعبوية لشراء الود السياسي لمتقاعدي الجيل الحالي بما يهدد إستقرار وأمان كل متقاعدي المستقبل، وسيكون ذلك العقاب قاس وسريع لهم، إن لم يصلح حال المالية العامة.

رابعاً : ان آخر تقرير حول حجم العجز الإكتواري والمعد من قبل جهة مستقلة، قدر حجم ذلك العجز بنحو ١٧,٤ مليار دينار كويتي، أو نحو ١١٪ من قيمة إحتياطي الأجيال القادمة، ولعل ما هو صادم، كان تلك الطفرة في حجم ذلك العجز البالغة نحو ٩٠٪، أو ٨ مليار دينار كويتي، وفي ثلاث سنوات فقط. وحال المصدر الرديف أو الداعم، أي المالية العامة، ليس أفضل بعد إصابة أسعار النفط بما يفترض بأنه وهن دائم، ولأول مرة منذ ربع قرن تقريباً، يصدر الحساب الختامي للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ بمصروفات فعلية أعلى بنحو ١٣,٥٪ عن السنة المالية السابقة لها. ولمجرد التحذير، حتى وإن كان من المستحيل تحققه على أرض الواقع، لو حققت السنوات الثلاث القادمة زيادة في العجز الإكتواري مماثلة لما تحقق في السنوات المالية الثلاث الفائتة، أي ٩٠٪، سوف يبلغ العجز الإكتواري ٣٣ مليار دينار كويتي. ولو إستمر نمو النفقات العامة الفعلية بنفس نسبة ارتفاعها في الحساب الختامي للسنة المالية الفائتة، سوف تبلغ النفقات العامة بعد ثلاث سنوات نحو ٣٣ مليار دينار كويتي.

الحكومة في 2007 شجعت على التقاعد المبكر وكانت النتائج كارثية

أحداث المنطقة والتوترات الجيوسياسية تحتاج إلى قرارات مسؤولة

القانون الجديد ساوى بين الإناث بصرف النظر عن الحالة الإجتماعية

الحجرف: 7 مزايا لموظفي الدولة الراغبين في التقاعد

أوضح وزير المالية السابق د. نايف الحجرف، عن أن مشروع القانون الجديد جديد للتقاعد المبكر، يتضمن ٧ مزايا جديدة للموظفين الكويتيين الراغبين في التقاعد، مؤكداً أن القانون الجديد، لم ينتقص أو يمس أي حقوق أو منافع قائمة للمواطنين في القانون المطبق حالياً.

وقال في تصريح نشرته "كونا" أن قانون التقاعد المبكر الجديد، الذي يأتي ضمن قانون التأمينات الاجتماعية، ستكون له تكلفة يتحملها نظام التأمينات، المستفيد منه هو المواطن، وعدد المتضررين صفر٪، لأنه اختياري لا يلزم أحد على تطبيقه".

وأضاف في كلمة ألقاها خلال الندوة التي نظمتها الجمعية الاقتصادية الكويتية حول "التقاعد المبكر"، أن من ضمن المزايا التي حملها مشروع القانون المقترح، عدم تضمنه أي زيادة في السن، أو مدد الخدمة، والسماح بالتقاعد المبكر قبل بلوغ السن، وتخفيض السن والمدة للمرأة غير المتزوجة.

وأوضح أن القانون الجديد يساوي بين الإناث في التقاعد، بصرف النظر عن الحالة الاجتماعية، حيث أصبح بإمكان المرأة غير المتزوجة أن تتقاعد بذات الأحكام المقررة للمرأة المتزوجة وهي ١٥ سنة خدمة وسن ٤٨ سنة حتى نهاية السنة الميلادية الحالية.

ويشمل القانون الجديد، إعادة تسوية الحالات السابقة بما يترتب عليه من استحقاق معاش كامل في بعض الحالات، أو تعديل نسبة التخفيض في حالات أخرى، من ٢,٧٪ في السنة إلى ٥٪ أو استحقاق معاشات فورية بدلا من المؤجلة، بحسب الوزير.

ولفت إلى أحقية صاحب المعاش التقاعدي، بأن يصرف مقدما نصف صافي معاشه التقاعدي عن ١٠ أشهر، وذلك من دون أي مبالغ إضافية استنادا للقانون المقترح.

وأوضح وزير المالية، أن القانون الجديد، عادل ومتوازن، ويحقق المنفعة لجميع المسجلين في التأمينات الاجتماعية، ويعطي خيارات متعددة للمتقاعد بناء على رغبته.

وقال الحجرف "نسعى من خلال هذا القانون الذي له أبعاد اقتصادية واجتماعية، إلى تقوية مؤسسة التأمينات الاجتماعية والمحافظة عليها، لأن الجميع سيلجأ لها في يوم من الأيام"، مشيرا إلى أنه لمس حرص شديد من النواب في مجلس الأمة للحفاظ على هذه المؤسسة المهمة.

من جهته، قال رئيس اللجنة المالية في مجلس الأمة السابق صلاح خورشيد أن المقترح تمت مناقشته على مدار ٢١ اجتماعاً و٦٥ ساعة عمل للخروج بنتيجة ترضي الجميع.

وأضاف أنه كمشرع مطالب بالحفاظ على أموال التأمينات، وبقاء هذه المؤسسة، وأن يكون هناك عدالة بين الجميع لافتا إلى أن هذا القانون "مفيد للغاية".

وزير المالية السابق الدكتور/نايف الحجرف

إلى متى؟!

لماذا «التأمينات»؟

محمد حمود الهاجري

القبس

بدأت الكويت في تطبيق أنظمة المعاشات التقاعدية في سنة ١٩٥٥. وتطورت الأنظمة منذ ذلك التاريخ وصولاً إلى صدور أول قانون متكامل للتأمينات الاجتماعية في ١٩٧٦/١٠/١، وذلك بالأمر الأميري بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٦، الذي أنشئت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بموجبه لتتولى تطبيق النظام الصادر به، الذي يشتمل على: - تأمين الشيخوخة والعجز والمرض والوفاة للعاملين المدنيين في القطاع الحكومي وفي القطاعين الأهلي والنفطي.

- تأمين الشيخوخة والعجز والمرض والوفاة لغير العاملين لدى الغير من المشتغلين لحسابهم الخاص ومن في حكمهم.

- تأمين إصابات العمل. توالت بعدها التعديلات على القانون، وكلها تدور في فلك الأغراض الأساسية للمؤسسة، وإن كان لبعضها نتائج سلبية على بعض أنظمتها. يتميز نظام التأمينات الاجتماعية في دولة الكويت بالشمول والوحدة وسخاء المزايا التأمينية، ويعتبر المعاش التقاعدي من أبرز الحقوق التي كفلها قانون التأمينات الاجتماعية للمؤمن عليهم، وهو الهدف الأول للتأمينات الاجتماعية، بالإضافة إلى معاش المرض، مكافأة التقاعد، منحة الوفاة، معاش العائلة، تعويض البطالة، المكافأة المالية وأخيرا الاستبدال الذي هو حق للمتقاعد أو للموظف أثناء الخدمة. إلى أن جاء قانون رقم ١٠ لسنة ٢٠١٩، الصادر في ٢٠ فبراير ٢٠١٩، والذي سمي قانون التقاعد المبكر، والذي أقر فيه عدد من التعديلات، ومنها إمكانية صرف ما يعادل صافي المعاش التقاعدي المستحق عن ٧ أشهر، وهو ما يمثل صرف ربع المعاش التقاعدي المستحق عن ٢٨ شهراً مقدماً «قرضاً حسناً يسترد على ٢٨ شهراً»، مع الإبقاء على ما هو معمول به حالياً من جواز طلب صرف صافي المعاش بالكامل عن شهرين مقدماً وكذلك استبدال جزء من المعاش. ولم نكمل اليوم ٦ أشهر من صدور القانون وانفتحت شهية النواب لتعديله لزيادة عدد المعاشات كقرض حسن من ٧ إلى ١٦ ضعفاً أو «مثل»، تحت حجة إلغاء نظام الاستبدال الذي أرهقت عوائده المستفيدين.. وشتان بين نظام الاستبدال المنضبط وصرف القرض الحسن السائب، لكلا الطرفين المؤسسة والمتقاعد. لن أخوض تفصيلاً في سلبيات وتداعيات هذا التعديل على نظام الضمان الاجتماعي وصناديق المؤسسة ولا اجتماعياً على المتقاعد وأسرته ولا اقتصادياً على الدولة والمال العام والنظام المصرفي ومعدلات التضخم فذلك موال آخر. لكنني أود التأكيد على أهمية النأي بنظام التأمينات الاجتماعية عن التكسبات الانتخابية.. وإذا كان السادة نواب الأمة يرون بأن المواطن الكويتي يستحق قرضاً حسناً من الدولة يواجه فيه متطلبات الحياة بعيداً عن نظام الاستبدال الجائر وطمع بعض البنوك التجارية وربوية بعضها (برأي غالبية النواب)، فليقروا ذلك بعيداً عن أموال المشتركين المؤمن عليهم والمتقاعدين، ولهم لتنفيذ رغبتهم تعديل نظام بنك الائتمان مثلاً وزيادة رأسماله ومنح كل مواطن من خلاله قرضاً من دون فوائد بالقيمة التي يرونها كافية ومجزية من أموال الدولة. وأملنا في الحكومة كبير بالوقوف بحزم أمام هذا العبث بنظام التأمينات الاجتماعية حتى لو تطلب الأمر رده في حال إقراره.

ما قل ودل: على هامش ندوة جمعية المحاسبين والمراجعين حول التقاعد المبكر

المستشار شفيق إمام
الجريدة

"التقاعد في الكويت الأسرع في العالم": كان هذا العنوان أحد مانشيتات الصحف اليومية حول ما قاله الأخ الفاضل خالد الفضالة نائب مدير عام المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وهو الخبير الأريب في نظام التأمينات الاجتماعية، فيما قاله في الندوة عن سن التقاعد في الكويت، والذي عند بلوغه يستحق المؤمن عليه معاشا تقاعدياً، بعد استكمال مدة الاشتراك التي حددها القانون.

سن التقاعد في الكويت

وتنفرد الكويت دون سائر دول العالم، بسن للتقاعد يقل عن سن التقاعد في دول العالم كافة، والذي يتروح في هذه الدول بين ٦٧ سنة في النرويج والدنمارك وأيسلاندا و٦٥ سنة في باقي دول أوروبا، وفي اليابان وأستراليا والولايات المتحدة الأميركية وإنكلترا والبرتغال وكندا، ويحدد سن التقاعد في أغلب الدول العربية ٦٠ سنة بالنسبة الى الرجل والمرأة، ويقل بمقدار خمس سنوات بالنسبة إلى المرأة في البحرين والسودان والجزائر والأردن.

وجدير بالذكر أن معظم دول العالم تتجة نحو زيادة سن التقاعد لتلافي العجز في صناديقها، والتي تشكل زيادة الأعمار سببا رئيسا له، والتي ترجع إلى تحسن الأحوال الصحية، وما يترتب على زيادة الأعمار من زيادة في مدد صرف المعاشات وعدم التناسب بين مقدار الاشتراكات والمدد الضئيلة المحسوبة على أساسها، وبين مقدار المعاشات والمدد الطويلة التي يتوقع أن تصرف خلالها.

العمل موروث إنساني في الكويت

ولعل ما يتناقض مع التقاعد المبكر والتهافت عليه ودأب المشرع على تشجيعه التراث الإنساني للعمل في الكويت، والذي بناه وأسسه وحافظ عليه وغرس ثقافة الرعيل الأول، وهو المعلم الأول لقيمة العمل واحترامه، وهو الذي غاص في البحار بحثاً عن ثرواتها، وقد أحرقت الشمس محياه، وحفر الجد معالمه في أساريره، عندما لم تكن قد ظهرت قطرة نفط في هذه البلاد.

الإنسان عبقرية الزمان

وإذا كان النفط هو عبقرية المكان فإن الإنسان عبقرية الزمان القادر على التفكير والخلق والإبداع، ليعوض بقدراته ما نفد من مخزون النفط، ولينمي بها ما بقي من هذا المخزون، ليصبح النفط داعماً لنشاطه وإبداعه، بدلاً من أن يكون عامل نحر يأكل الجد والصبر والمثابرة التي كان عليها الرعيل الأول، فتشيع آفات التواكل والاعتماد الكامل على الدولة في كل متطلبات الحياة.

الدستور أعلى قيمة العمل

ولهذا جسد الرعيل الأول الذي وضع الدستور وأقره هذا التراث الإنساني للعمل في الكويت في نصوص دستورية تعلي قيمة العمل الإنسانية والوطنية والاقتصادية والاجتماعية في نصوص المواد ١٦ و٢٠ و٢٦ و٤١ من الدستور.

ومؤدى هذه النصوص أن العمل ليس حقا دستوريا تقوم الدولة على توفيره للمواطنين فحسب، بل هو واجب وطني يستهدف الخير العام للشعب (المادتان ٢٦، و٤١ من الدستور)، فضلاً عن قيمة العمل الإنسانية التي تقتضيها الكرامة (المادة ٤١)، وهو إحدى دعامات المجتمع، وله وظيفة اجتماعية (المادة ١٦) فضلا عن إسهامه في تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء للمواطنين (المادة ٢٠)، وهي قيم زاغ قانون التقاعد المبكر ببصره عنها.

ثقافة العمل

ولعل هذه النظرة الشاملة للعمل باعتباره حقاً للمواطن وواجباً عليه هي التي ترسخ ثقافة العمل في مجتمع بعينه،

بالمقارنة بالمجتمعات الأخرى، وأن ثقافة العمل هي التي جعلت من اليابان صرحاً صناعياً شامخا في المجتمع الدولي، وأحد النمور الصناعية السبعة فيه.

وهو ما لا يتحقق إلا بالعلم والعمل الجاد المبدع، فالثقافة في مفهومها العام هي مجموع نتاج العمل الإنساني وإبداعاته من فكر وعلم وأدب وفن وتنمية، وغني عن البيان أن سياسة التكويت لن تؤتي ثمارها ولن يجني المجتمع الكويتي حصادها ما لم يتم غرس قيم وثقافة العمل في المجتمع، والتي يتناقض معها خطاب سياسي غارق حتى أذنيه في إقرار الحقوق من دون التفات إلى الواجبات، وبما تؤثر النظرة السلبية لقيمة العمل كواجب في هذا الخطاب على زيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء العام للمواطنين، كهدف للاقتصاد الوطني وفقا لأحكام المادة)٢٠(.

التقاعد المبكر وسياسة تكويت الوظائف

وقد كانت سياسة التكويت قاسماً مشتركاً في كثير من التشريعات التي أقرها مجلس الأمة في فصول تشريعية متعاقبة وعلى رأسها القانون رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٠ في شأن دعم العمالة الوطنية للعمل في الجهات غير الحكومية، والذي ألزم الحكومة بأن تؤدي للمواطنين أصحاب المهن والحرف ومن يعملون في جميع الجهات علاوة اجتماعية وعلاوة أولاد. فضلا عن الالتزامات الكثيرة التي فرضها هذا القانون على القطاع الخاص لاستخدام العمالة الوطنية.

وأن القول بأن التقاعد المبكر سوف يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة للشباب الكويتيين هو قول مردود عليه بأن ذلك لا يجوز أن يكون بإهدار الخبرات والمهارات التي اكتسبها المواطن نتاج سنوات من التعب والجهد، فالمهارة لا تكتسب بين يوم وليلة، وأننا بذلك نكون قد استبقنا الزمن، لأن هذا الحل لا يجوز طرحه أصلا إلا بعد أن تكون سياسة تكويت الوظائف قد اكتمل حصادها، فضلا عن أن حلق فرص العمل يكون من خلال تعزيز نمو القطاع الخاص، وزيادة فرص العمل به للمواطنين ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والحد من توظيف العمالة الوافدة في القطاع الحكومي في وظائف يمكن أن يشغلها المواطنون، وزيادة الاستثمار في المشروعات الصناعية والمالية ومشروعات البنية التحتية، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تنفيذ المشروعات التنموية، وغير ذلك مما يخلق فرصا جديدة للمواطنين للعمل في هذه المشروعات.

على هامش ندوة المحاسبين حول تعديلات التقاعد المبكر

كيفية حساب معاش «التقاعد المبكر»

محمد رمضان
القبس

بعد نشر قانون رقم ١٠ لسنة ٢٠١٩، أي قانون «التقاعد المبكر» في الجريدة الرسمية، تم فتح باب التقاعد المبكر في الكويت لموظفي القطاع الحكومي)المدني(والقطاع الخاص والقطاع النفطي أسوة ببقية دول مجلس التعاون، مثل: قطر والسعودية والبحرين وعمان.)قبل نشر القانون كان باب التقاعد المبكر مفتوحاً في الكويت للنساء المتزوجات فقط وبخصم دائم في المعاش التقاعدي الأساسي عبارة عن ٧,٢ في المئة عن كل سنة أقل من السن المستهدفة وبحد أقصى ٣٦ في المئة(، نظراً لكون القانون الجديد عبارة عن تعديلات وإضافات على قانون كبير ومعقد، فقد كانت هناك مغالطات كثيرة في محاولة فهمه وهو ما استدعى التوضيح الآتي: المفهوم الفني للتقاعد المبكر عالمياً فنياً، يعتمد مفهوم التقاعد المبكر على قبول طالب التقاعد المبكر بمعاش تقاعدي مخفض نظراً لأن قيمة اشتراكه في نظام التأمينات ومدته ستكونان أقل، وفترة استحقاقه للمعاش التقاعدي ستكون أطول. كمثال توضيحي مبسط، في حال كان العمر الافتراضي للمواطن ٨٠ سنة وبدأ العمل في سن الـ ٢٥ سنة، فإن تقاعده عند سن الـ ٥٥ سنة سيجعل مدة اشتراكه في نظام التأمينات ٣٠ سنة وفترة استحقاقه للمعاش التقاعدي ٢٥ سنة فقط. أما عند تقاعده عند سن الـ ٥٠ فإن مدة اشتراكه في نظام التأمينات ستكون ٢٥ سنة فقط وفترة استحقاقه للمعاش التقاعدي ستكون ٣٠ سنة؛ أي إنه عند التقاعد المبكر ستكون مدة اشتراك المواطن في نظام التأمينات أقل ومدة استحقاقه للمعاش التقاعدي أكبر، وبالتالي وجب تخفيض المعاش التقاعدي لكي يتماشى مع قيمة اشتراكات الموظف ومن دون أن يحدث عجزاً مالياً «اكتوارياً» في نظام التأمينات.

مكونات الراتب التقاعدي وكيفية حساب المعاش الأساسي قبل الخصم لكي نعرف ما يلي أكثر، لا بد من الانتباه إلى أن المعاش التقاعدي الشامل عبارة عن معاش أساسي (الجزء الأكبر) ومعاش تكميلي ودعم مالي وغلاء معيشة و١٢,٥ في المئة زيادة. يحسب المعاش الأساسي، وهو الأهم وذو العلاقة الأكبر بهذا القانون، على أساس ٦٥ في المئة من آخر راتب أساسي (أساسي + اجتماعية + أبناء) عند بلوغ سنوات الخدمة ١٥ سنة، وتزيد هذه النسبة ٢ في المئة عن كل سنة خدمة بعد ذلك لتصبح بحد أقصى ٩٥ في المئة بعد ٣٠ سنة خدمة. خيارات التقاعد المتاحة قبل نشر القانون، وباستثناء التقاعد المبكر المتاح للمرأة المتزوجة بخصم عال جدا على المعاش الأساسي، كان بإمكان الموظف التقاعد فقط متى ما بلغ السن المستهدفة التي ستكون ٥٥ سنة للرجل و٥٠ سنة للمرأة عند ١ يناير ٢٠٢٠. أما بعد نشر القانون **فقد أصبحت هناك عدة خيارات متاحة وهي كالتالي:**

١ – التقاعد قبل السن المستهدفة بسنوات خدمة أقل من ٣٠

سنة للرجل أو أقل من ٢٥ سنة للمرأة: وهنا يكون الخصم دائماً من المعاش الأساسي)بعد حسابه بالطريقة الموضحة أعلاه(وفق العمر وبنسبة ٥ في المئة عن كل سنة فرق بين السن عند التقاعد والسن المستهدفة بغض النظر عن سنوات الخدمة طالما كانت سنوات الخدمة أكبر من الحدود الدنيا لاستحقاق المعاش التقاعدي، وهي ١٥ سنة أو غيرها وفق الشروط الموجودة قبل القانون. أقصى حد للتقاعد المبكر هو ٥ سنوات قبل بلوغ السن المستهدفة (المادة الأولى من القانون).

٢ – التقاعد قبل السن المستهدفة بسنوات خدمة لا تقل عن ٣٠ سنة للرجل أو ٢٥ سنة للمرأة بعد ١ يناير ٢٠٢٠: وهنا يكون الخصم مؤقتاً من المعاش الأساسي (بعد حسابه بالطريقة الموضحة أعلاه) وفق العمر، وبنسبة ٢ في المئة عن كل سنة فرق بين السن عند التقاعد والسن المستهدفة بغض النظر عن سنوات الخدمة. ويتم وقف هذا الخصم عند بلوغ سن ٦٥ أو الوفاة للرجل، وسن ٦٠ أو الوفاة للمرأة. أقصى حد للتقاعد المبكر هو ٥ سنوات قبل بلوغ السن المستهدفة (المادة الأولى من القانون).

٣ – التقاعد قبل السن المستهدفة بسنوات خدمة لا تقل عن ٣٠ سنة للرجل أو ٢٥ سنة للمرأة قبل ١ يناير ٢٠٢٠: وهنا لا يوجد خصم على المعاش الأساسي ولا يوجد حد أدنى للسن (المادة الثانية من القانون).

٤ – التقاعد قبل السن المستهدفة بسنوات خدمة لا تقل عن ٣٥ سنة للرجل أو ٣٠ سنة للمرأة: وهنا لا يوجد خصم على المعاش الأساسي ولا حد أدنى للسن (المادة الثانية من القانون).

٥ – التقاعد عند السن المستهدفة كما هو الوضع قبل نشر هذا القانون: وهنا لا خصم على المعاش الأساسي.

٦ – التقاعد بعد السن المستهدفة لرفع الحد الأقصى لمكافأة نهاية الخدمة لأكثر من ١٨ راتباً كالتالي (المادة السادسة من القانون):

- ١٩ راتباً لمن يتقاعد عند سن ٥٦ للرجل أو ٥١ للمرأة.
- ٢٠ راتباً لمن يتقاعد عند سن ٥٧ للرجل أو ٥٢ للمرأة.
- ٢١ راتباً لمن يتقاعد عند سن ٥٨ للرجل أو ٥٣ للمرأة.

مزايا أخرى في القانون بالإضافة إلى فتح باب التقاعد المبكر بشكل واسع ستتم تسوية معاشات النساء اللواتي تقاعدن مبكراً قبل نشر هذا القانون واللائي كانت نسبة الخصم عن كل سنة لهن (بحد أقصى ٧,٢ في المئة عن كل سنة) أكبر من نسبة الخصم بعد نشر هذا القانون لتصبح وفق القانون الجديد صفراً أو ٢ في المئة أو ٥ في المئة عن كل سنة، وفق وضعهن في القانون الجديد. وتعتبر هذه الميزة إجبارية في القانون (المادة الثالثة والمادة الرابعة من القانون).

جدول يبين خيارات التقاعد المتاحة بعد نشر قانون التقاعد المبكر 10 لسنة 2019

خيارات التقاعد المتاحة	السن المشروط عند التقاعد	سنوات الخدمة المطلوبة عند التقاعد	نسبة الخصم من المعاش الأساسي المحسوب
التقاعد قبل السن المستهدف بسنوات خدمة أقل من 30 سنة للرجل أو أقل من 25 سنة للمرأة	من 49 إلى 53 للرجل و44 إلى 48 للمرأة سنة 2019 ومن 50 إلى 54 سنة للرجل و45 إلى 49 سنة للمرأة بعد ذلك	من 15 سنة حتى 29 سنة للرجل ومن 15 سنة حتى 24 سنة للمرأة	خصم دائم 5% عن كل سنة فرق في العمر عند التقاعد مع سن الـ 54 للرجل و49 للمرأة خلال سنة 2019 ومع سن الـ 55 للرجل والـ 50 للمرأة بعد ذلك (نسبة خصم عالية وخصم دائم لعدم التشجيع على التقاعد المبكر بدون إتمام سنوات الخدمة، حتى بتوافر إمكان حصول المتقاعد مبكرا على زيادة المعاشات 30 ديناراً لكل 3 سنوات)
التقاعد قبل السن المستهدفة بسنوات خدمة لا تقل عن 30 سنة للرجل أو 25 سنة للمرأة خلال سنة 2019	مفتوح	لا تقل عن 30 سنة للرجل و25 سنة للمرأة	بلا خصم. (نافذة مفتوحة بدون خصم فقط لمن اتم سنوات الخدمة خلال أو قبل سنة 2019)
التقاعد قبل السن المستهدفة بسنوات خدمة لا تقل عن 30 سنة للرجل أو 25 سنة للمرأة قبل / بعد سنة 2019	من 50 إلى 54 سنة للرجل و45 إلى 49 سنة للمرأة	لا تقل عن 30 سنة للرجل و25 سنة للمرأة	خصم مؤقت 2% عن كل سنة فرق في العمر عند التقاعد مع سن الـ 55 للرجل والـ 50 للمرأة بعد ذلك يتم وقف هذا الخصم عند بلوغ سن الـ 65 أو الوفاة للرجل وسن الـ 60 أو الوفاة للمرأة (نسبة خصم منخفضة وخصم مؤقت بالإضافة لإمكانية حصول المتقاعد مبكرا على زيادة المعاشات 30 ديناراً لكل 3 سنوات)
التقاعد قبل السن المستهدفة بسنوات خدمة لا تقل عن 35 سنة للرجل أو 30 سنة للمرأة	مفتوح	لا تقل عن 35 سنة للرجل و30 سنة للمرأة	بلا خصم
التقاعد عند السن المستهدفة كما هو الوضع قبل نشر هذا القانون	54 سنة للرجل و49 سنة للمرأة خلال سنة 2019، و55 سنة للرجل و50 سنة للمرأة بعد ذلك	من 15 سنة خدمة	بلا خصم
التقاعد بعد السن المستهدفة لرفع الحد الأقصى لمكافأة نهاية الخدمة لأكثر من 18 راتباً	من 56 سنة للرجل و51 سنة للمرأة	من 19 إلى 21 سنة وأكثر	لا خصم يرتفع الحد الأقصى لمكافأة نهاية الخدمة - 19 راتباً لمن يتقاعد عند سن الـ 56 للرجل أو 51 للمرأة - 20 راتباً لمن يتقاعد عند سن الـ 57 للرجل أو 52 للمرأة - 21 راتباً لمن يتقاعد عند سن الـ 58 وأكثر للرجل أو الـ 53 وأكثر للمرأة (وضع للتشجيع على تأخير التقاعد ولإحداث توازن في سلوك الموظفين المؤثر في سن التقاعد بعد اتاحة خيارات التقاعد المبكر)

تعد العمود الفقري لتطور وتنمية القطاع النفطي

نفط الكويت: استراتيجية متكاملة لتحقيق مكانة عالمية رائدة في مجال استكشاف وإنتاج النفط والغاز كقطاع متكامل

تمثل شركة نفط الكويت أحد أهم العلامات البارزة في تاريخ القطاع النفطي باعتبارها الركيزة الرئيسية في نهضة وتطور القطاع ، كما أنها تعد أحد أهم الشركات الحكومية القادرة على تأهيل وتدريب الكوادر الوطنية للعمل بالقطاع وعلى مدى سنوات طويلة.

ولأهمية الشركة المتزايدة في تطور القطاع النفطي ، تلقي مجلة المحاسبين الضوء على الشركة وتطورها ودورها المتزايد في خدمة القطاع النفطي.

التأسيس

تأسست شركة نفط الكويت المحدودة في عام ١٩٣٤م، من قبل شركة النفط الانجليزية الإيرانية المعروفة حالياً باسم شركة البترول البريطانية (BP)، و (شركة غالف للزيت) التي تعرف حالياً باسم شركة (شيفرون). وشملت أنشطة الشركة منذ تأسيسها عمليات التنقيب، والمسوحات الاستكشافية البرية والبحرية، وحفر الآبار التجريبية، وتطوير الآبار المنتجة، بالإضافة إلى التنقيب عن النفط الخام والغاز الطبيعي.

وتتركز رسالة قطاع الاستكشاف والإنتاج تحت مظلة مؤسسة البترول الكويتية في استكشاف وتطوير وإنتاج الموارد الهيدروكربونية في داخل وخارج دولة الكويت والمنطقة المقسومة، لنكون مصدراً آمناً ومضموناً للعملاء، والعمل على تطوير ورعاية العاملين في القطاع، وتأدية التزاماتنا تجاه الجهات ذات الصلة، وفقاً للقوانين، وبشكل مربح وآمن ومراع للبيئة.

مكانة عالمية

وتسعى رؤية هذا القطاع إلى تحقيق مكانة رائدة عالمية في مجال استكشاف وإنتاج النفط والغاز كقطاع متكامل، يقوم على تعظيم القيمة من خلال تعظيم القيمة الاستراتيجية من النفط الخام، والاستغلال الأمثل للقيمة الكامنة في الغاز، وإنماء الاحتياطيات النفطية لضمان استدامة الانتاج، وأن

تأسست عام 1934م، من قبل شركة النفط الانجليزية الإيرانية المعروفة حالياً باسم (BP)

تكون شركة نفط الكويت جهة العمل المفضلة، والاستفادة من التقنيات الحديثة، وتعزيز الالتزام بقواعد الصحة والسلامة والأمـن والبيئة، والسعي إلى التميز في الأداء، وتقديم مساهمات ايجابية تجاه المؤسسة والدولة.

باستخدام التكنولوجيا الحديثة، ومن خلال تطوير مهارات وقدرات كوادرها، تستمر شركة نفط الكويت بتنفيذ مشاريع زيادة الطاقة الإنتاجية للنفط الخام، وذلك طبقاً للتوجهات الاستراتيجية، للوصول إلى طاقة إنتاجية تعادل ٣,٦٥ مليون برميل من النفط الخام في عام ٢٠٢٠، والحفاظ عليها حتى عام ٢٠٣٠.

أنشطة الشركة

• شملت أنشطة الشركة منذ تأسيسها عمليات التنقيب، والمسوحات البرية، والبحرية، وحفر الآبار التجريبية، وتطوير الآبار المنتجة، بالإضافة إلى التنقيب عن النفط الخام والغاز الطبيعي.

• فى عام ١٩٣٨ تم العثور على النفط بكميات تجارية في حقل

نفط الكويت تسعى لتنفيذ مشاريع زيادة الطاقة الإنتاجية للنفط الخام

تحقيق مكانة رائدة عالمية في مجال استكشاف وإنتاج النفط والغاز كقطاع متكامل

برقان. وفي شهر يونيو من عام ١٩٤٦ دشن أمير دولة الكويت الراحل صاحب السمو الشيخ أحمد الجابر الصباح تصدير الكويت لأول شحنة من النفط الخام.

• بعد فترة وجيزة، تم تطوير حقول جديدة، وتم توسيع مرافق التصدير، مما أدى إلى بناء الرصيفين الشمالي والجنوبي، والجزيرة الاصطناعية، ومرسى عائم مفرد.

• في عام ١٩٧٥ أصبحت شركة نفط الكويت مملوكة للحكومة الكويتية بنسبة ١٠٠٪، في حين تأسست مؤسسة البترول الكويتية عام ١٩٨٠ لتنضوي تحتها جميع شركات النفط المملوكة للدولة.

• دمر الغزو العراقي عام ١٩٩٠ مرافق الشركة، ولكن في غضون أشهر بعد تحرير الكويت في فبراير من عام ١٩٩١ عاد الإنتاج تدريجيا إلى كامل طاقته الاستيعابية.

• في عام ٢٠٠٥ تم اكتشاف النفط الخام الخفيف الممتاز في حقل الصابرية. وكان اكتشاف النفط الخام API ٥٢ حسب مواصفات معهد البترول الأمريكي بمثابة قفزة نوعية بالنسبة

تنفذ الشركة العديد من المشاريع والمبادرات الهادفة الى تعزيز بناء المجتمع وتطويره

لقدرات الاستكشاف في الشركة.

• في عام ٢٠٠٦ تم اكتشاف الغاز في مكامن العصر الجوراسي العميق فى الرحية ومطربة وأم نقه وحقول أخرى في جميع أنحاء الكويت. وحققت هذه الاكتشافات حلم الكويت منذ زمن طويل بأن تصبح مكتفية ذاتيا في مجال الغاز الذي يمكن استخدامه لتوليد الطاقة.

• في عام ٢٠٠٩ احتفلت الشركة بذكرى مرور ٧٥ عاماً على تأسيسها، ونظمت لذلك احتفالاً كبيراً رعاه وحضره صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، ومعه ضيفه فخامة الرئيس التركي عبدالله غل.

• في عام ٢٠١١، نجحت الشركة في تحقيق هدفها المتمثل في تخفيض حرق الغاز إلى ما يقرب من ١٪. بالمقارنة مع مستويات حرق الغاز التى سجلت ١٧٪ قبل بضع سنوات، مما شكل إنجازا كبيرا لشركة نفط الكويت.

• وما تزال الشركة ماضية في تحقيق أهدافها، وتنفيذ مشاريعها، وتعزيز إمكانياتها البشرية والفنية، لمواجهة التحديات التي تفرضها صناعة النفط العالمية، وللوفاء بدورها كمزود رئيسي للطاقة على مستوى العالم، وكذلك الاستمرار بتنفيذ مشاريع تطوير حقول الغاز الجوراسية في شمال الكويت، من أجل تحقيق هدف الوصول إلى طاقة إنتاجية تعادل بليون قدم مكعب من الغاز الغير مصاحب في عام ٢٠٢٠/٢٠٢١.

الأهداف الاستراتيجية

ترتكز استراتيجية شركة نفط الكويت على السعي الجاد لتحقيق مكانة عالمية رائدة في مجال استكشاف وإنتاج النفط والغاز كقطاع متكامل، يقوم على تعظيم القيمة من خلال: تعظيم القيمة الاستراتيجية من النفط الخام، والاستغلال الأمثل للقيمة الكامنة في الغاز، وإنماء الاحتياطيات النفطية لضمان استدامة الانتاج، وأن تكون الشركة جهة العمل

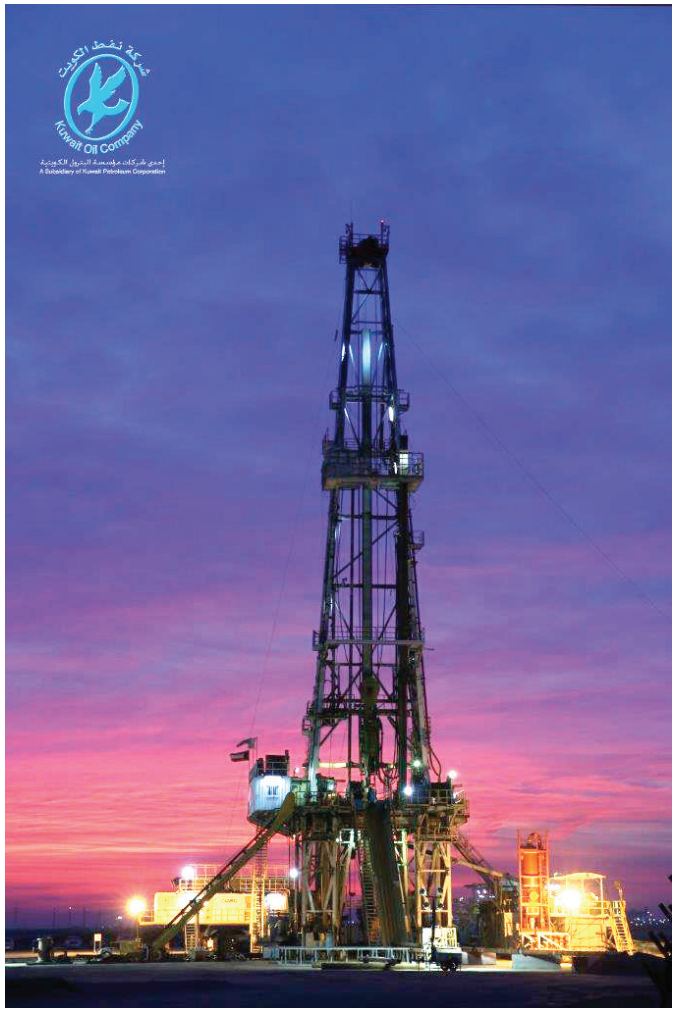

المفضلة، والاستفادة من التقنيات الحديثة، وتعزيز الالتزام بقواعد الصحة والسلامة والأمن والبيئة، والسعي إلى التميز في الأداء، إضافة إلى تقديم مساهمات ايجابية تجاه المؤسسة والدولة والمجتمع.

الصحة والسلامة والأمن والبيئة

تؤدي الشركة مهامها مع الأخذ بعين الاعتبار في الوقت ذاته المحافظة على صحة وسلامة الإنسان والبيئة، وتعتبر ذلك نقطة الارتكاز التي تستند عليها لتحقيق التطور في الإنتاج، وتنطلق رؤية الشركة بهذا الخصوص من الإيمان بأن نجاحها لا يعتمد فقط على زيادة الإنتاج، ولكن أيضا في المحافظة على السلامة في العمل، وتأمين سلامة الموظفين باعتبارها أولوية كبرى.

وقد أطلقت الشركة نظاماً خاصاً بإدارة الصحة والسلامة والبيئة لأول مرة عام ١٩٩٥، لتكون في طليعة الشركات النفطية في هذا المجال، ثم اتبعت برنامجاً علمياً عام ٢٠٠١ لتحديد ومعالجة عيوب هذا النظام، وتم تعديل النظام

للشركة تجربة طويلة فيما يخص المسؤولية الاجتماعية

وتطويره، ثم إصداره من قبل رئيس مجلس الإدارة في ٣ مارس ٢٠٠٣.

لقد توجت الشركة اهتمامها بهذا الجانب فاستحدثت في العام ١٩٩٨ جائزة الرئيس التنفيذي للصحة والسلامة والأمن والبيئة، وهي الجائزة التي رسخت مكانتها عاماً بعد عام، ومن خلالها يتم تشجيع المبادرات، وتحفيز العاملين على الابتكار والإبداع.

المسؤولية الاجتماعية

للشركة تجربة طويلة فيما يخص المسؤولية الاجتماعية، تمتد بامتداد سنوات عمرها الثمانين، حيث كرست إمكاناتها البشرية والمادية، وفي إطار الالتزام بالمعايير التي وضعتها الأمم المتحدة في هذا المجال، من أجل الحفاظ على موارد الكويت الطبيعية، وتنمية المجتمع. وكان لهذا الجهد الدور الأكبر في تطور هذه الشركة الرائدة لتقف في مصاف كبريات الشركات العالمية العاملة في قطاع النفط.

يقف وراء هذا النجاح والاستمرارية عناصر عدة، أولها الدعم الذي تلقاه الشركة من القيادة السياسية في البلاد، وسواعد

تنفذ الشركة العديد من المشاريع والمبادرات الهادفة الى تعزيز بناء المجتمع وتطويره

تكريس كافة إمكانيات الشركة البشرية والمادية في مجال المسؤولية الإجتماعية

العاملين فيها، وتصميمهم على جعل المسؤولية الاجتماعية جزءً لا يتجزأ من سلوكهم اليومي في الشركة.

وتنفذ الشركة العديد من المشاريع والمبادرات الهادفة الى تعزيز بناء المجتمع وتطويره، وتأتي هذه المبادرات على شكل أنشطة ثقافية واجتماعية وترفيهية، تساهم الشركة بتنظيمها، أو تقديم الدعم المالي لها، وهي أنشطة لا تنحصر بطبيعة الحال بالصناعة النفطية.

ناقشت معه مشروع الزكاة ومبادرة "مجلس الزكاة العالمي"

"المحاسبين" استقبلت الوزير فهد الشعلة

استقبل مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية معالي وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزير دولة لشؤون البلدية فهد الشعلة في ظل الاهتمام الكبير الذي تبديه جمعية المحاسبين في التواصل مع جميع الجهات والمؤسسات الحكومية التي تعزز دور الدولة في مختلف المجالات.

كما يؤكد استقبال مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين على الدور البناء والمتميز الذي تحرص الجمعية عليه في تعزيز علاقاتها مع كافة الجهات وبما يطور من قدراتها في خدمة أعضاءها.

حيث تم مناقشة عدداً من المحاور هي:

- التعريف بمشروع الزكاة مع إهداء إصدارات الجمعية في ذلك .
- طلب تمثيل الجمعية بعضو في مجلس إدارة بيت الزكاة .
- عرض مبادرة الجمعية بشأن إعداد قانون الزكاة الجديد ، مع شرح أبرز مزايا القانون وأهميته بالنسبة للوزارة وبيت الزكاة معا .
- عرض مبادرة الجمعية بشأن مشروع "مجلس الزكاة الدولي" ، مع شرح أبرز مزاياه بالنسبة لفريضة الزكاة في العالم عموما ولدولة الكويت خصوصا .

"جمعية المحاسبين" تهنىء فيصل الشايع على تعيينه رئيساً لديوان المحاسبة

الطبيخ: نتطلع لمزيد من التعاون بين الجمعية والديوان للارتقاء بالمهنة

السيد/ فيصل فهد الشايع

تقدم رئيس وأعضاء مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بخالص التهاني والتبريكات للسيد / فيصل فهد الشايع على تعيينه رئيساً لديوان المحاسبة وموافقة مجلس الوزراء على مرسوم تعيينه ، مشيرين إلى أن تعيين السيد / فيصل الشايع رئيساً للديوان سيكون نقلة نوعية في أداء العمل الرقابي على كافة مؤسسات ووزارات الدولة وبما يعزز من تطوير أداء بيئة الأعمال.

وفي هذا السياق ، أوضح رئيس مجلس إدارة الجمعية السيد / فيصل عبد المحسن الطبيخ أن تعيين الشايع رئيساً لجهاز ديوان المحاسبة سيضيف الكثير من أدوات العمل الرقابي ويطور من قدرات الأجهزة الحكومية عبر التوجيه وتصويب الأخطاء – إن وجدت – مع تقديم الدعم الفني الكامل من قبل الجهاز لكافة الجهات الحكومية لتطبيق أفضل المعايير الرقابية وتحقيق معايير الشفافية في أداءها.

وأبدى الطبيخ تطلعه لتحقيق مزيد من التعاون مستقبلاً بين الجمعية والديوان للارتقاء بمهنة المحاسبة والمراجعة وبما يدعم الاحتياجات المستقبلية

وقد أصدر حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح مرسوماً برقم ٢٧٦ لسنة ٢٠١٩ لتعيين فيصل فهد الشايع رئيساً لديوان المحاسبة، وقد نصت المادة الثانية من المرسوم أنه على رئيس مجلس الوزراء إبلاغ هذا المرسوم إلى مجلس الأمة على أن يعمل به من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

وجاء في نص المرسوم أنه بعد الإطلاع على الدستور، وعلى القانون رقم ٣٠ لسنة ٦٤ بإنشاء ديوان المحاسبة والقوانين المعدلة له، وعلى المرسوم بالقانون رقم ٤٨ لسنة ٧٩ بشأن مرتبات رئيس مجلس الوزراء والوزراء، وبناء على ترشيح رئيس مجلس الأمة، وموافقة مجلس الأمة لجلسة السرية المنعقدة بتاريخ ٢٩ اكتوبر ٢٠١، وبناء على عرض رئيس مجلس الوزراء، وبعد موافقة مجلس الوزراء فقد تم تعيين فيصل فهد الشايع رئيسا لديوان المحاسبة.

النائب الدكتور عادل الدمخي في ضيافة "المحاسبين"

استضافت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية النائب في مجلس الأمة الدكتور عادل الدمخي في مسعى الجمعية المستمر والمتواصل مع المشرعين لتقديم الرؤى حول أهم القضايا الاقتصادية والمحاسبية التي تهم المواطنين والتي من شأنها التوصل لحلول بشأنها تعزيز وتطوير بيئة الأعمال.

وخلال اللقاء، تم استعراض مقترح قانون زكاة الشركات المساهمة ٢٠١٩ الذي يمثل أحد المقترحات الهامة التي تقدمت بها جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية لتحقيق الشفافية في بيئة الأعمال وزيادة الحصيلة الزكوية ، مع المناداة بوجود جهة حكومية متخصصة لتحصيل الزكاة بدلاً من وزارة المالية.

جدير بالذكر أن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية قامت، مؤخراً، بتنظيم ندوة بعنوان " مقترح زكاة الشركات المساهمة ٢٠١٩ " يوم الأربعاء الموافق ٩ أكتوبر ٢٠١٩ والتي تحدث فيها رئيس لجنة معيار الزكاة في الجمعية الدكتور رياض الخليفي وعضو مجلس الأمة الدكتور عادل الدمخي وعضو مجلس إدارة بيت الزكاة السيد / عبد القادر العجيل.

أحمد الفارس وعبد الله العيسى يمثلان الجمعية فيها

لجنة لإعداد اللائحة التنفيذية لقانون مراقبي الحسابات

أصدر الوكيل المساعد للشؤون المالية والإدارية في وزارة التجارة والصناعة قراراً إدارياً يقضي بتشكيل لجنة خماسية لإعداد مشروع اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ٢٠١٩ بشأن مزاولة مهنة مراقبي الحسابات.

ونص القرار على تشكيل اللجنة برئاسة المستشار الدكتور محمد المطيري ، وعضوية كل من : المستشار محمد سرور وأحمد الفارس وعبد الله العيسى ممثلين عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ومحمد حمود الهاجري ممثلاً عن غرفة التجارة والصناعة وأسماء عبد الناصر العبد الله عضواً ومقرراً.

وجاء في نص القرار أن للجنة الحق في الاستعانة بمن تراه مناسباً لأداء مهامها ، على أن يبدأ عملها لمدة ٣ شهور تبدأ من أول أكتوبر ٢٠١٩ . وأوضح القرار أن اللجنة ستقوم برفع مشروع اللائحة فور الانتهاء من عملها لاستكمال اجراءات إصدارها.

قضايا المهنة حاضرة في ديوانية "المحاسبين"

في تقليد تميزت به جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بين بقية جمعيات النفع العام في الكويت ، يلتقي مسؤولو الجمعية وأهل المهنة بشكل أسبوعي حول الرئيس الفخري لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية العم يوسف صالح العثمان ومعظم أعضاء مجلس الإدارة وممثلي جمعية المحاسبين في المنظمات المهنية العربية والخليجية لاستعراض ومناقشة أهم القضايا الاقتصادية التي تشهدها بيئة الأعمال ومناقشة رؤى أصحاب أهل المهنة والاختصاص في تلك القضايا .

كما تعد الديوانية ملتقى أسبوعي لكافة أعضاء مجلس الإدارة لمناقشة الملفات المطروحة واستعراض الحلول حيالها ومناقشة القضايا التي تخص الجمعية في جميع المجالات والقضايا المختلفة.

وتعد ديوانية المحاسبين من بين المناسبات الهامة التي تناقش هموم المهنة وكيفية النهوض بها وطرح الرؤى والأفكار من قبل الحضور لتطوير أداء مهنة المحاسبة والمراجعة والتي باتت تشكل العمود الفقري للنهوض الاقتصادي وتحقيق الشفافية والقضاء على الفساد .

اجتماع اللجنة الاستشارية لهيئة المحاسبة الخليجية نوفمبر المقبل

تعقد اللجنة الاستشارية لهيئة المحاسبة والمراجعة الخليجية اجتماعها الأول لمناقشة جدول الأعمال واتخاذ القرارات والتوصيات بشأنها وبما يعزز من مهنة المحاسبة والمراجعة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبما يطور من أداء المهنة على المستوى الخليجي.

وبهذه المناسبة ، أوضح عضو اللجنة الاستشارية لهيئة المحاسبة والمراجعة الخليجية)ممثلاً عن دولة الكويت الدكتور فالح العازمي ، أن اجتماع اللجنة سيعقد بعد اقرار اختصاصات وصلاحيات اللجنة الاستشارية من لجنة التعاون التجاري والممثلة في معالي وزراء التجارة والصناعة لدول مجلس التعاون الخليجي.

وأضاف العازمي نأمل أن تمنح اللجنة الصلاحيات اللازمة للإشراف على أعمال الهيئة الفنية والإدارية وذلك لتمكين اللجنة من أداء الدور المنوط بها ، خاصة في الجوانب الفنية وما يستلزم من جوانب لمساعدة الهيئة في تحقيق الأهداف المرجوة بالتعاون مع الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي.

د. فالح العازمي

رؤساء اللجان اجتمعوا مع رئيس مجلس الإدارة

التقى رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية السيد / فيصل عبد المحسن الطبيخ مع رؤساء اللجان العاملة المنبثقة عن مجلس الإدارة.

وأشار الطبيخ إلي أن الاجتماع تطرق لكافة الموضوعات المتعلقة بعمل اللجان واستعراض ما تم إنجازه ومناقشة التحديات التي تواجه كل لجنة على حدة ومحاولة مناقشة الحلول المقترحة للتغلب على تلك المعوقات.

وأضاف الطبيخ أن تلك الاجتماعات من بين الأدوات الهامة التي يتم تفعيلها لمناقشة كافة القضايا الملحة التي تشهدها الجمعية خلال المرحلة المقبلة.

وقال إن متابعة الخطط الموضوعة من قبل الجمعية على مستوى كل لجنة تستلزم المتابعة الدائمة لتحقيق النتائج المرجوة.

"المحاسبين" شاركت في ندوة "رابطة الأدباء"

حرصاً منها على التواصل مع جمعيات النفع العام، والتفاعل مع المناسبات التي تقيمها تلك الجمعيات ، شارك رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين وعدد من أعضاء مجلس الإدارة والرئيس الفخري لمجلس إدارة الجمعية العم / يوسف صالح العثمان في الندوة الثقافية التي أقامتها رابطة الأدباء في ٢٩ أغسطس ٢٠١٩.

وقد تنوعت الفعاليات التي شهدتها الندوة بين إلقاء الشعر والغناء من التراث الكويتي الأصيل ، كما اضطلع أعضاء مجلس الإدارة على الأنشطة التي تقيمها الجمعية ودورها المتزايد في ربط المجتمع بالفن والأدب الكويتي الأصيل بما يعزز انتماء أبناء المجتمع لهذا التراث الأصيل.

البرنامج التأهيلي "مدير إدارة مخاطر معتمد"

عقدت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية البرنامج التأهيلي لشهادة الزمالة المهنية الأمريكية "مدير إدارة مخاط معتمد CERM" في الفترة من ١٥ إلى ٣١ يوليو ٢٠١٩ حيث تضمن البرنامج المحاور الرئيسية التالية:
نموذج عمل إدارة المخاطر المؤسسي ERM ، الإجراءات التنظيمية لوظيفة إدارة المخاطر، آليات العمل والتقنيات الحديثة لإدارة المخاطر وأنواع المخاطر بما فيها مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر الإفصاح والتقارير المالية

البرنامج التأهيلي "محاسب مالي معتمد"

سعياً منها لتلبية احتياجات أعضاءها العاملين والمنتسبين في محتلف القطاعات الاقتصادية، وتعزيزاً لمهنة المحاسبة والمراجعة الكويتية ، عقدت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية البرنامج التأهيلي لشهادة الزمالة المهنية الأمريكية "محاسب مالي دولي معتمد CIFA " وذلك في الفترة من ١٧ يونيو الى ١٧ يوليو ٢٠١٩.

وقد تضمنت محاور البرنامج عدداً من الموضوعات الرئيسية التالية: إطار عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية ، مفاهيم المحاسبة المالية ، البيانات المالية المتلكات الإستثمارية ، الأدوات المالية ، البيانات المالية المجمعة ، الإستثمارات في الشركات الزميلة والمشروعات المشتركة.

وعلق رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية فيصل عبدالمحسن الطبيخ على البرنامج بالقول أن دورة محاسب مالي معتمد من بين البرامج التي تشهد اقبالاً من أصحاب المهنة والمهتمين لأهميتها المتزايدة في بيئة الأعمال وللموضوعات الحيوية والضرورية التي تناقشها والتي تمثل أهمية كبيرة في واقع بيئة الأعمال الكويتية.

ركزت محاوره على غسل الأموال وتمويل الإرهاب

انعقاد برنامج مسؤول مراقب الالتزام في 5 أيام

عقدت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية البرنامج التدريبي "**مسؤول مراقب التزام**" خلال الفترة من ٢٢ إلي ٢٦ أغسطس ٢٠١٩ حيث تضمن البرنامج المحاور الرئيسية التالية: التعرف علي القوانين ذات الصلة بمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب ، الالتزام من منظور الجهات الرقابية، التنظيم الوظيفي لنشاط الالتزام وواجبات مراقب الالتزام وبرنامج عمل مراقب الالتزام.

وبهذه المناسبة أوضح عضو مجلس إدارة الجمعية علي بدر الوزان أن البرنامج يجسد التعاون البناء والمثمر بين جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ووزارة التجارة والصناعة والذي توج بإبرام اتفاقية تعاون بين الجانبين يتم بمقتضاها قيام الجمعية بتقديم برنامج مسؤول التزام والذي يأتي لتنفيذ تعليمات وزارة التجارة التي تقضي بتعيين مراقب التزام كويتي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وأضاف أن التعليمات الرقابية شملت كلا من شركات التأمين ووسطاء التأمين والمؤسسات والشركات التي تزاول مهنة سماسرة العقار والمكاتب العقارية والتي تعمل في مجال الذهب والمعادن الثمينة وشركات الصرافة.

وقال إن البرنامج الذي تستمر فعالياته ٥ أيام سيقوم بتعريف المشاركين القوانين والتعليمات ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومفهوم الالتزام منظور الجهات الرقابية ، مع التعرف على التنظيم الوظيفي لنشاط الالتزام والتدريب على الحالات العملية للقيام بواجبات مراقب الالتزام ، بالإضافة إلى كيفية التواصل مع الجهات الرقابية وفق حالات عملية بشأن تعليمات الجهات الرقابية.

وأشاد الوزان بقرار وزارة التجارة والصناعة تعيين مسؤول مراقب التزام ، لما له من تأثير فعال وكبير في تعزيز وتطوير المؤسسات وبما يصب في مصلحة الكويت والعمل في الوقت نفسه على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

مرحباً بالأعضاء الجدد

36 عضواً عاملاً جديداً في 3 أشهر

يوليو 2019

-1	مصعب محمد عبدالله
-2	محمد عبدالعزيز عبدالكريم
-3	ناصر سعود خشيبان
-4	سعد طراد مريجب
-5	عبير ابراهيم موسي
-6	عبدالعزيز بصري رفيد
-7	محمد صباح عيد
-8	طلال خالد فهد
-9	سعود سعد سعود
-10	بدر محمد عبدالله
-11	منيرة بركات سعيد
-12	مشعل محمد يوسف
-13	محمد شجاع فيحان
-14	سرور محمد ماجد الجرمان
-15	ضحي عبدالله سالم
-16	مشعل محمد عواض
-17	نايف صالح ضافر
-18	فيصل جزاع عبدالمحسن
-19	ريم اياد علي
-20	علي منصور بوخمسين

سبتمبر 2019

-1	عبدالعزيز عيسى عبدالله الطواش
-2	ورود نبيل عمر البكر
-3	تسنيم سعيد جمعة السناوي
-4	عائشة قيس عيسى النشمي
-5	مروة محمود حسن الشطي
-6	آلاء على محمد على
-7	على حسن محمد الفارس
-8	سارة خالد رجا العدواني
-9	عبدالله محمد حسن احمد على
-10	مناحي نايف مناحي العتيبي
-11	محمد محمود محمد الصراف
-12	عوض سعد عوض الرشيدي
-13	عبدالمحسن عادل فهد براك الخميس
-14	ابراهيم احمد ابراهيم الحسينان
-15	مساعد مبارك عبدالمحسن المسيلم
-16	خالد عبيد لافي سامح مرشد

حمّل تطبيق

swtch
Al Babtain

Download on the App Store

ANDROID APP ON Google play

التوصيل مجاني
و خلال ساعة فقط!!

حساب السنبلة

أكثر فرص للربح في الكويت

جوائز أكثر من

1,000,000

د.ك سنوياً

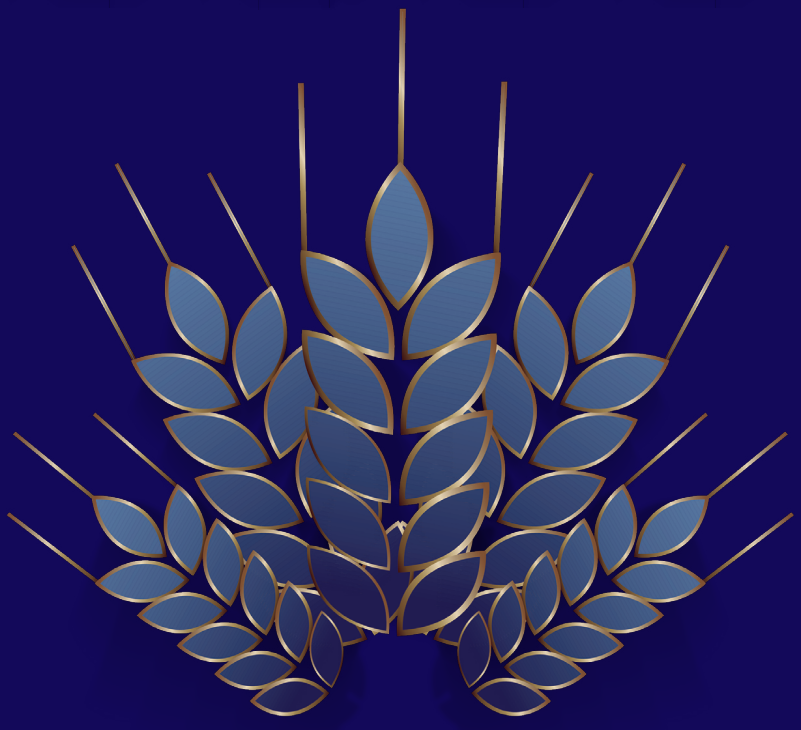

تطبق الشروط والأحكام ت-ج/2019/21

سارع بطلب فتح حساب الآن https://wdp.warbabank.com

بنك وربة

نتميز بالحلول